ترينـدز للبحوث والاستشـارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

العدد:
02

رؤى أنجلوفونية

Anglophone Visions

نوفمبر
2025

رؤى أنجلوفونية

ملف العدد

- معركة من أجل روح بريطانيا في الإعلام البريطاني

السياسة

- معركة من أجل روح بريطانيا – صِدام بين حزب العمال وحزب ريفورم "إصلاح بريطانيا" (مجلات عدة)

الاقتصاد

- الجغرافيا الاقتصادية الجديدة: مَن المستفيد في عالم ما بعد القطبية الواحدة (مجلة فورين أفيرز)

الأيديولوجيا والأمن

- الإرهاب في صراع غير متكافئ: الجوانب الأيديولوجية والبنيوية (كتاب جديد)
- استراتيجيات مكافحة الإرهاب: تحليل كمّي في فاعليتها (مجلة كامبل رفيو)
- التطرف الإلكتروني يتفاقم بين الشباب – مشكلة متنامية في جميع أنحاء العالم (سوفان سنتر)

القانون والتقنية

- قانون المنافسة: آفاق جديدة لحوكمة سوق الذكاء الاصطناعي (مجلة ناشيونال لو ريفيو)
- الأمن السيبراني: هل يجب على الباحثين تحليل المخاطر قبل نشر الأبحاث؟ (مجلة نت سيكيوريتي)

المجتمع والثقافة

- أزمة الهوية في عصر الهجرة: الهويات الهجينة وصراع البقاء النفسي (مجلة فرونتيرز)
- الفن يُعزّز التعاطف ومقاومة التطرف (مجلة مونيتر أون فيزيولوجي)

الصحة والعلم

- التضليل الصحي الرقمي: كيف تُولّد الخوارزميات القلق وتُشجّع القرارات الطبية (مجلة إنفو ديمولوجي)
- أخلاقيات النانو: هل يجب حظر التكنولوجيا التي يمكن أن تنتشر مثل "العدوى" (مجلة جامعة سانتا كلارا)

ANGLOPHONE VISIONS

مقدمة العدد

عبور مفترق الطرق العالمية

أهلًا بكم في العدد الثاني من مجلة "رؤى أنجلوفونية"، الذي يأتي في لحظة فارقة تتشابك فيها خيوط السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا لتشكل نسيجًا عالميًّا جديدًا. لم يعد المشهد كما نعرفه؛ ففي كل زاوية يلوح أفق جديد، وتتعاظم تحديات قديمة، وتبرز أسئلة مصيرية تتطلب منا ليس فقط المراقبة، بل التعمق والتحليل.

هذا العدد، المستمد من نخبة المصادر الأنجلوفونية البريطانية والعالمية، يضع نصب عينيه محاولة فهم هذه التحولات الجارية، مُقدِّمًا لقرائنا بوصلة معرفية في خضم هذا التشابك المعقد.

صراع الأرواح والخرائط الجديدة

نبدأ رحلتنا من قلب السياسة الغربية، حيث تتجسد أزمة الهوية والانقسام في معركة من أجل روح بريطانيا. نتناول في ملفنا السياسي الصدام الأيديولوجي المتصاعد بين حزب "العمال" وحزب "إصلاح بريطانيا"، وهو صراع لا يتعلق بالبرامج الانتخابية فحسب، بل يلامس جوهر الهوية الوطنية واتجاه المملكة المتحدة في عالم متغير، مستندين في ذلك إلى تحليلات معمّقة من كلٍّ مِن: "الإيكونوميست"، ومجلة "ذا سبيكتاتور"، ومجلة "نيو ستيتسمان"، ومجلة "بروسبكت"، ومجلة "أن هيرد"، وغيرها.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نتجاوز حدود الأطلسي لنستطلع الجغرافيا الاقتصادية الجديدة. في عالم ما بعد الأحادية القطبية، نعالج التساؤل المحوري: مَن المستفيد الأكبر مِن هذا النظام؟ واستنادًا إلى "فورين أفيرز"، نقدم تحليلًا لمن يعيد رسم خريطة القوة الاقتصادية العالمية، وكيف تتشكل مراكز الثقل الجديدة.

مواجهة الظلام.. من الأيديولوجيا إلى الإرهاب الرقمي

يأخذنا مسار العدد بعد ذلك إلى أشد التحديات ضراوة: التطرف والإرهاب. في ملفنا الأيديولوجي، نغوص في أعماق الإرهاب في صراع غير متكافئ، مسلطين الضوء على الجوانب الأيديولوجية

مقدمة العدد

والبنيوية التي تغذي هذا الصراع، وذلك بناءً على رؤى من كتاب جديد متخصص. واستكمالًا لهذا التحليل، يأتي البحث في استراتيجيات مكافحة الإرهاب، حيث نقدم تحليلًا كمّيًّا لفاعلية هذه الاستراتيجيات، من خلال دراسة مستفيضة في "كامبل رفيو".

ولأن المعركة انتقلت إلى فضاء جديد، نركز على ظاهرة التطرف الإلكتروني المتفاقم بين الشباب. تقرير مركز "سوفان سنتر" يكشف كيف أصبحت الشبكات الرقمية حاضنة عالمية لهذه الآفة؛ ما يستوجب وقفة جادة تجاه هذه المشكلة المتنامية عبر العالم.

سيادة القانون في العصر التكنولوجي

في هذا العدد، لا يمكننا أن نتجاهل الثورة التكنولوجية وتداعياتها على القانون والأمن. في المجال القانوني، ندرس قانون المنافسة وتطبيقاته الجديدة في حوكمة سوق الذكاء الاصطناعي، مُلقِين الضوء على كيفية سعي الأطر القانونية لتنظيم هذه السوق الهائلة، اعتمادًا على "ناشيونال لو ريفيو". وبالتوازي مع ذلك، نطرح تساؤلًا جوهريًّا في أمن الشبكات عبر "نت سيكيوريتي": هل يجب على الباحثين تحليل المخاطر الأخلاقية والأمنية قبل نشر أبحاثهم، أم أن حرية المعرفة هي العليا؟

قضايا الإنسان.. بين الهوية والصحة

أخيرًا، ينعطف العدد نحو الإنسان نفسه. في الشق الاجتماعي، نناقش أزمة الهوية في عصر الهجرة، مركّزين على مفهوم الهويات الهجينة، وصراع البقاء النفسي الذي يواجه الأفراد في المجتمعات المتعددة الثقافات، استنادًا إلى مجلة "فرونتيرز". ولإبراز دور الفن كقوة مضادة للتعصب، نتناول كيف يُعزّز الفن التعاطف ومقاومة التطرف، وفقًا لمجلة "مونيتور أون فيزيولوجي".

كما لا يفوتنا الوقوف على صحة المجتمع، حيث نتفحص ظاهرة التضليل الصحي الرقمي. تقرير "إنفو ديمولوجي" يكشف كيف تُولّد خوارزميات المنصات القلق، وتُشجع القرارات الطبية غير السليمة، محذرًا من تحول الصحة إلى فضاء للفوضى المعلوماتية.

ونختتم بقضية علمية أخلاقية بالغة الأهمية؛ وهي أخلاقيات النانو. هل يجب حظر التكنولوجيا التي تحمل القدرة على الانتشار مثل 'العدوى'؟ هذا التساؤل المثير للجدل من جامعة سانتا كلارا يضعنا أمام مفترق طرق بين التقدم الحتمي والمسؤولية الأخلاقية.

ندعوكم إلى قراءة هذا العدد، ليس كمتلقّين، وإنما كشركاء في رحلة استكشاف وتحليل لهذه التحولات التي تشكّل مصيرنا المشترك، راجين لكم قراءة ممتعة ومثرية!

ملف العدد

معركة في الإعلام من أجل روح بريطانيا

يمثل خطاب رئيس الوزراء البريطاني، السير كير ستارمر، الذي أعلن فيه "معركة من أجل روح بريطانيا" في المؤتمر السنوي لحزب العمال في ليفربول، لحظة فاصلة ومفصلية في مسار قيادته والمشهد السياسي البريطاني الأوسع. وكان الإجماع في الصحافة والمجلات والدوريات البريطانية على أن هذا الخطاب كان إعلانًا دراميًّا وضروريًّا للحرب ضد التهديد الوجودي الذي يمثله حزب "الإصلاح" اليميني المتشدد بقيادة نايجل فاراج، رغم تفاوت الآراء حول مدى صدق ومصداقية هذا التوجه، والتحديات العملية التي تواجه تنفيذه على أرض الواقع، خاصة في ظل التدهور الاقتصادي المستمر. وقد أدركت النخبة الإعلامية أن ستارمر يحاول تغيير قواعد اللعبة؛ في محاولة لاستعادة زمام المبادرة بعد أشهر من التعثر الحكومي.

01 الإطار الوجودي على مفترق الطرق

كان الهدف الأساسي من الخطاب هو رفع مستوى المنافسة السياسية من مجرد تقييم الأداء الحكومي اليومي، الذي اتّسم بالتعثر والارتباك في الأشهر الأولى لحكومة ستارمر، إلى مستوى الخيار المصيري المتعلق بهوية الأمة وقيمها. وهذا التحول الجذري في النبرة يعكس إدراكًا متزايدًا للخطر الذي يمثله الصعود السريع لحزب الإصلاح في استطلاعات الرأي، الذي بدأ يهدد قاعدة حزب العمال التقليدية نفسها. وقد سعى ستارمر من خلال هذا الخطاب إلى تحويل تركيز الناخبين من سجلّه الحكومي إلى الخطر المحدِق بالبلاد.

مجلة الإيكونوميست في تحليلها بتاريخ 1 أكتوبر 2025، الذي يعبّر عن رأي هيئة التحرير، رأت أن ستارمر أجبر بريطانيا على الوقوف عند "مفترق طرق" تاريخي، حيث عليها الاختيار بين "الكياسة أو الانقسام؛ التجديد أو الانحدار". وقد وصفت المجلة هذا التحول بأنه محاولة لاستخدام استراتيجية "الاستقطاب الدفاعي"، حيث يسعى ستارمر لتجميع الأغلبية المعتدلة التي سئمت من الفوضى السياسية والخطاب المتطرف. وهذه الإشارة إلى الاستقطاب تعني أن ستارمر يراهن على أن الناخبين سيختارون "الأقل سوءًا" أو "الأكثر اعتدالًا" عندما يكون الخيار حادًّا. وأشارت المجلة بذكاء إلى أن الانتخابات القادمة قد تكتسب "طابعًا فرنسيًّا"؛ في إشارة إلى الصِّدام المباشر والمفاجئ بين تيار الوسط والقوى الشعبوية المتطرفة، وهو نمط أصبح مألوفًا في السياسة الأوروبية، حيث يتم تهميش اليمين التقليدي لصالح القوى الأكثر تطرفًا؛ فرأت المجلة أن هذه الخطوة ضرورية لتغيير السردية السياسية قبل فوات الأوان.

وكانت السردية الرئيسية هي محاولة ستارمر لـ"استعادة مفهوم الوطنية"، الذي يراه العمال مختطفًا من قِبَل اليمين المتطرف. وأشار ستارمر في خطابه إلى أن حزب الإصلاح يسعى إلى تحويل "البلد الفخور المعتمد على نفسه إلى منافسة بين الضحايا"، وهي عبارة تهدف إلى نزع الشرعية عن سردية التذمر التي يروج لها فاراج. وهذه اللغة القوية لم تكن موجهة فقط إلى القاعدة العمالية، بل كانت دعوة صريحة للناخبين المحافظين المعتدلين للانضمام إلى جبهة "الوطنيين" في مواجهة ما سمّاه "أعداء التجديد الوطني". وأكدت الإيكونوميست أن هذه الخطوة ضرورية لتحويل التركيز من "ماذا فعلت الحكومة" إلى "من نحن كأمة". كما حاول ستارمر ربط التجديد الوطني بالقيم العمالية التقليدية مثل الاحترام والتسامح والتنوع، في محاولة لدمج هوية الحزب الجديدة مع مفهوم الوطنية الشاملة. وهذه السردية، التي وصفها البعض بـ"الوطنية العلمية"، تهدف إلى منافسة الوطنية القائمة على "العرق والهجرة" التي يروج لها فاراج.

02 النقد التكتيكي والتحليل الشخصي لأسلوب القيادة

مجلة ذا سبيكتاتور:

قدّمت الدوريات السياسية المتخصصة تحليلًا أكثر عمقًا لأداء ستارمر وإمكانية ترجمة هذا الخطاب إلى سلطة فعلية، معتبرةً أن الخطاب كان تكتيكيًّا بارعًا، لكنه يعاني من "نقص الأفكار الجديدة"، وتناقضات في شخصية القائد.

وصفت المجلة المحافظة ذا سبيكتاتور الخطاب بأنه "الأفضل لستارمر شخصيًّا" على الإطلاق، معتبرةً أنه نجح تكتيكيًّا في تحديد العدو السياسي (فاراج) و"الاستيلاء على الوطنية". وأشارت إلى أن ستارمر اقتبس بذكاء من أساليب قادة عماليين سابقين، مثل توني بلير، في تحديد خطوط المعركة، وغوردون براون في استحضار النبرة الجدية والوطنية لتثبيت موقعه. كما لوحظ أن ستارمر كان حريصًا على توجيه النقد إلى فاراج دون استهداف كبار قادة حزب المحافظين؛ في محاولة للحفاظ على الجسور مفتوحة مع الناخبين المحافظين غير الراضين الذين يمثّلون هدفًا انتخابيًّا حيويًّا لحزب العمال. وقد رأت المجلة أن ستارمر أظهر "قوة لم تكن متوقعة" في تحديه العلني لفاراج.

ولكن النقد لم يغِب؛ ففي تحليل آخر، وُصف الخطاب بأنه "مجرد هراء قديم مُعاد تسخينه"، حيث تم انتقاد محاولة ستارمر الميكانيكية لتوظيف رموز ثقافية مثل "عظمة الواحة" (The swagger of Oasis) أو "الفتيات الإنجليزيات" (Lionesses). ورأى المعلق أن هذا التوظيف السطحي للثقافة الشعبية دليل على أن ستارمر لايزال غير قادر على التواصل بعمق مع الناخب العادي، وأن محاولته للظهور بمظهر "الرجل الوطني العادي" كانت مصطنعة وتفتقر إلى الأصالة. وهذا النقد يعكس الشكوك المستمرة حول قدرة ستارمر على أن يكون متحدثًا جماهيريًّا مقنعًا، خاصة بعدما وُصِف في مناسبات سابقة بأنه "روبوت مصاب بالتهاب الأنف" يجب إخباره متى يكون عاطفيًّا. وهذا التناقض بين الأداء الخطابي الفعال والمضمون السطحي هو جوهر نقد اليمين له.

مجلة نيو ستيتسمان:

في تعليق لرئيس التحرير أندرو مار في مجلة نيو ستيتسمان (2 أكتوبر 2025)، أقرّ مار بأن ستارمر "حقق نجاحًا" لأنه واجه فاراج "بوحشية" ونجح في تحييد شبح التحدي الداخلي من شخصيات مثل آندي بورنهام. وهذا النجاح التكتيكي عزز موقعه داخل الحزب، ولو مؤقتًا.

لكن نيو ستيتسمان، من موقعها اليساري، أشارت إلى أن هذا النجاح الخطابي يحتاج إلى ترجمة لـ"نجاح عملي" في الأشهر المقبلة. ففي الأشهر التي سبقت الخطاب، كانت المجلة قد أكدت أن حكومة ستارمر تشبه "حلوى من دون موضوع"؛ (أي تفتقر إلى الأفكار الكبيرة والمبتكرة)، وأن الخطاب جاء لتغطية هذا "الفراغ في الرؤية"؛ أي أن ستارمر عالج مشكلة تكتيكية (فاراج) لكنه لم يحلّ مشكلة جوهرية (رؤية الحكومة وقيادته). وأشار مار إلى أن ستارمر لايزال "يلحق باللعبة" بدلًا من قيادتها. كما أظهرت المجلة أن ستارمر واجه احتجاجات واسعة داخل المؤتمر وخارجه من قِبَل عناصر اليسار المتشكّكة في قيادته المائلة نحو الوسط؛ ما يشير إلى أن قاعدة الحزب لاتزال متشكّكة في قيادته المائلة نحو الوسط.

03 تحليل التناقضات وصراع الهوية: تضارب المواقف

أشارت المجلات والدوريات إلى التحدي الأكبر لستارمر: كيفية المواءمة بين "الروح الوطنية" التي يدّعيها والحاجة إلى اتخاذ قرارات صعبة ومثيرة للجدل، خصوصًا عندما تتعلق تلك القرارات بقضايا الهوية والانتماء، التي هي صلب "معركة الروح".

مجلة بروسبكت:

ركزت مجلة بروسبكت على التناقضات الداخلية في موقف ستارمر، مشيرةً إلى أن الخطاب القوي حول التسامح يأتي بعد أسابيع من تصريحات ستارمر حول خطر أن تصبح بريطانيا "جزيرة من الغرباء" إذا لم تسيطر على الهجرة. وذكرت المجلة أن هذه التصريحات السابقة أثارت مقارنات مع خطاب إينوك باول الشهير "أنهار الدم"؛ ما يُظهر عمق التناقض الذي يواجهه ستارمر بين محاولة استمالة الناخبين المعتدلين الذين يركزون على الأمن القومي وتهدئة يسار حزبه الذي يدافع عن التنوع وحقوق المهاجرين. وهذا التذبذب، في نظر المجلة، يقوّض مصداقية معركة "روح بريطانيا" كبيان قيمي متماسك، ويثير تساؤلات حول ما إذا كان ستارمر مستعدًّا لـ"خيانة" بعض مبادئه الليبرالية القديمة (كمحامٍ لحقوق الإنسان) من أجل البقاء السياسي.

الصحافة اليومية، ونقد التوقيت:

في زاوية رأي في الغارديان، أشار مارتن كيتل إلى أن الخطاب جاء متأخرًا بشكل كبير، إذ كان "هذا هو الخطاب الذي كان يجب على ستارمر أن يُلقيه قبل انتخابات 2024". وهذا النقد يشير إلى أن ستارمر أضاع الفرصة لاستغلال "شهر العسل" التي تلت فوزه؛ ما جعل خطاب "المعركة" الحالي يبدو وكأنه ردّ فعل على أزمة قيادة، وليس خطة قيادية استباقية. ولو كان الخطاب قد أُلقيَ قبل عام، لكان تأثيره أقوى في تشكيل الرأي العام بدلًا من محاولة اللحاق به. هذا التأخير وضع ستارمر في موقف ضعف اضطره لاتخاذ مواقف متناقضة لاحقًا.

04 فاتورة التجديد المؤلمة

أجمعت المطبوعات على أن التحدي الحقيقي يكمن في ترجمة الشعارات العاطفية إلى واقع اقتصادي، ولاسيّما في ظل التعهدات المالية الصارمة لحكومة العمال. وأشار المحلّلون إلى أن التجديد الوطني يتطلب تكلفة لم يكن ستارمر صريحًا بشأنها.

FT FINANCIAL TIMES

The Telegraph

"الفاينانشال تايمز" و"التلغراف":

أكدت صحيفتا "الفاينانشال تايمز"، و"التلغراف" - من منظوريهما الاقتصادي والمالي - أن الخطاب كان يفتقر إلى "خطة اقتصادية مفصلة ومقنعة" لكيفية تمويل "التجديد الوطني" الذي وعد به ستارمر. فقد أكد ستارمر أن "طريق التجديد" طويل وصعب ويتطلب "قرارات ليست سهلة أو مجانية التكلفة"؛ في إشارة إلى خطط زيادة الضرائب المتوقعة في الميزانية القادمة. وهذه الزيادات يُرجح أن تطال الطبقة المتوسطة والشركات لتمويل الإنفاق العام على الخدمات المتدهورة.

وهذا التخوف هو جوهر النقد الاقتصادي: هل يمكن كسب معركة "روح بريطانيا" بينما تفرض الحكومة زيادات ضريبية مؤلمة على الطبقة الوسطى؛ ما يؤدي بدوره إلى تفاقم "التذمر" الشعبي الذي يحاربه ستارمر؟ وهذا التناقض يمثل نقطة ضعف محورية في سردية الخطاب، خصوصًا أن ستارمر نفسه تراجع عن تعهدات انتخابية سابقة لتجنّب خرق قواعده المالية الصارمة. إن أي زيادة في الضرائب أو فشل في تحسين الخدمات العامة سيخدم مباشرة سردية حزب الإصلاح القائمة على "بريطانيا المكسورة" التي تديرها نخبة لا تهتم إلا بنفسها. ويركز النقد على أن ستارمر يبيع حلمًا قوميًّا من دون أن يقدّم الفاتورة الحقيقية لتمويله.

UNHEARD MAGAZINE

مجلة "أن هيرد":

على الجانب الأكثر تشكيكًا، انتقدت مجلة "أن هيرد" الخطاب بشدة، معتبرةً إيّاه دليلًا على "السطحية النخبوية"، وأنه دليل على أن الطبقة الحاكمة تفضل اللجوء إلى "القصص الكبيرة والرموز الثقافية" بدلًا من مواجهة التدهور الاقتصادي الفعلي والعلل الاجتماعية التي تدفع الناس نحو الشعبوية. وبحسب أن هيرد، فإن الخطاب دليل على أن ستارمر يسعى لـ"تخدير" الجمهور بالوطنية الزائفة بدلًا من إحداث "التحول الهيكلي" المطلوب. وهذه الرؤية تشير إلى أن الخطاب قد لا يكون فعالًا على المدى الطويل في مواجهة مشاعر اليأس والإحباط العميقين في أجزاء واسعة من البلاد، الذين يرون أن جميع الحكومات تقريبًا تتجاهل مشاكلهم الحقيقية. وأشارت المجلة إلى أن تركيز ستارمر على الوطنية المعتدلة هو مجرد محاولة لاستبدال أجندة "اليسار" القديمة بأجندة "نخبوية" جديدة لا تعالج مشكلة الركود الاقتصادي وتدهور المعيشة.

05 التداعيات السياسية والمقارنات التاريخية

أشار العديد من المحلّلين إلى الأهمية التاريخية للخطاب، مقارنين إيّاه بلحظات حاسمة في السياسة البريطانية، مع التحذير من المخاطر التي تترتب على هذا النوع من التصعيد.

المقارنة التاريخية:

ربط ستارمر نفسه في الخطاب بزمن "إعادة البناء بعد الحرب"، وهو ما رآه المحلّلون محاولة لإضفاء شعور بـ"الغرض الأكبر" على حكومة لاتزال تكافح لتثبيت أقدامها. وقد لفتت "الغارديان" الانتباه إلى مقارنة الخطاب بمحاولة توني بلير في التسعينيات لـ"إعادة تعريف الوطنية" لتهدئة المخاوف من حزب العمال.

خطر التصعيد:

هناك خطر أشار إليه بعض المحلّلين؛ وهو أن هذا النوع من الخطاب الوجودي قد يخدم نايجل فاراج أكثر مما يخدم ستارمر. فعندما يعلن رئيس الوزراء أن هناك "معركة من أجل روح البلاد"، فإنه يمنح فاراج أهمية وقوة لا يمتلكها حزب المحافظين التقليدي. وقد رأى بعض المعلّقين أن ستارمر بذلك يمنح حزب الإصلاح وضع "الند" الذي كان يسعى إليه؛ ما يعزز من سردية "نحن ضد النظام".

الخلاصة

اتفق المشهد الإعلامي البريطاني على أن خطاب "معركة من أجل الروح" كان إنجازًا تكتيكيًا مميزًا لستارمر، ونجح في توحيد حزب العمال مؤقتًا وتحديد خطوط المعركة بوضوح. وقد أظهر ستارمر "الجرأة" التي كان يفتقر إليها من خلال تحديه المباشر لفاراج، والادعاء بأن حزب العمال هو الوريث الحقيقي لقيم التسامح البريطانية.

ومع ذلك، تظل النظرة العامة نقدية وحذِرة، حيث يرى المحلّلون أن هذا النجاح الخطابي سيتلاشى بسرعة إذا لم يتمكن ستارمر من ترجمة "التجديد الوطني" إلى تحسّن اقتصادي ملموس يخفف جذوة "التذمر" الشعبوي الذي يستغله نايجل فاراج. فالتحديات التي تنتظر ستارمر هائلة، خصوصًا في ظل الميزانية المتوقعة التي قد تفرض مزيدًا من التقشف والزيادات الضريبية؛ ما يهدد بتفكيك الإجماع الذي سعى جاهدًا لبنائه.

إن إعلان الحرب على فاراج ليس نهاية المعركة، بل هو مجرد البداية لطريق طويل ومملوء بالمخاطر والتضحيات. وسيتم الحكم على الخطاب ليس بكلماته، بل بمدى قدرة ستارمر على البقاء في مواجهة "العاصفة السياسية" والتحول الحقيقي الذي وعد به الأمة. وإذا فشل ستارمر في تلبية التوقعات الاقتصادية، فإن "معركة الروح" قد تتحول إلى معركة خاسرة على المدى الطويل، وستبقى كلمات الخطاب مجرد "كليشيهات" تاريخية بدلًا من أن تكون نقطة تحوّل حقيقية.

الاقتصاد

الجغرافيا الاقتصادية الجديدة - من المستفيد في عالم ما بعد القطبية الواحدة

01

شهد النظام الاقتصادي العالمي، الذي أسس بعد الحرب العالمية الثانية، تحولًا جذريًّا وتاريخيًّا يمكن وصفه بـ "الزلزال الضخم" الذي غير ملامح المشهد. هذا التحول ليس نتيجة حتمية لتطور القوى الاقتصادية بقدر ما هو "خيار سياسي" اتخذته واشنطن، كما يرى آدم س. بوسن، رئيس معهد بيترسون للاقتصاد الدولي. ففي مقال تحليلي بمجلة "فورين أفيرز"، أكد الكاتب أن الاقتصاد العالمي قد دخل بالفعل مرحلة "ما بعد أمريكا"، مشيرًا إلى أن التغيرات في النهج الاقتصادي للولايات المتحدة، التي بدأت تتضح مع عهد الرئيس دونالد ترامب، دائمة ولا يمكن التراجع عنها، مما يُلزم الدول بإعادة صياغة استراتيجياتها الاقتصادية بالكامل.

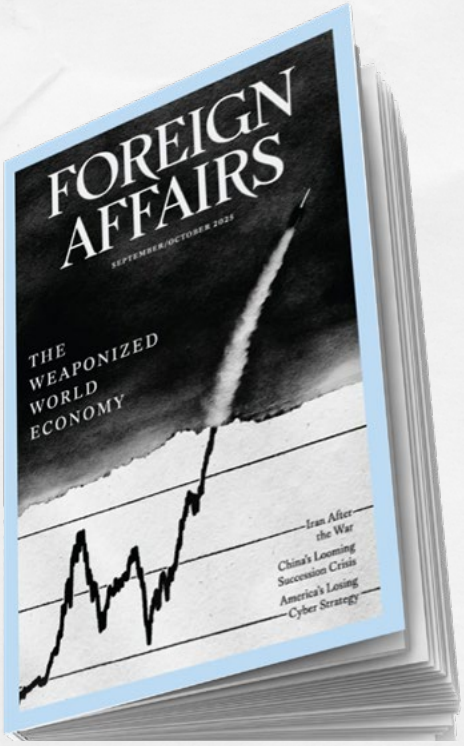

انهيار "بوليصة التأمين العالمي"

يُعدّ الخطأ الأكبر في قراءة هذا التحول، بحسب بوسن، هو قصر التحليل على مجرد تغيرات في سلاسل الإمداد بين الولايات المتحدة والصين. فالتأثير الأعمق يكمن في انهيار الإطار الأمريكي الذي مثّل على مدى ثمانية عقود "بوليصة تأمين عالمي" مجانية وفعالة لمعظم دول العالم.

لقد قامت الولايات المتحدة بدور راعي النظام الاقتصادي والجيوسياسي؛ إذ كانت توفر سلعًا عامة عالمية أساسية مثل حرية الملاحة في الممرات البحرية الدولية، وحماية الممتلكات الفكرية والخاصة، بالإضافة إلى أصول الدولار المستقرة التي تُعد ملاذًا آمنًا. وفي المقابل، كانت الدول تدفع "أقساط تأمين" غير مباشرة تمثلت في جعل الاقتصاد الأمريكي الأكثر جاذبية للاستثمار العالمي، وفي القبول بالهيمنة الثقافية والسياسية الأمريكية.

لكن هذا الدور تحول بشكل دراماتي وغير مسبوق. يوضح بوسن أن إدارة ترامب حوّلت الولايات المتحدة من "مُؤمِّن عالمي" موثوق به إلى "مُستخلِص أرباح" أو "مُبتز اقتصادي". فقد بدأت التهديدات تأتي من "المُؤمِّن" نفسه؛ حيث باتت واشنطن تهدد بحجب الوصول إلى أسواقها الضخمة، وربطت التحالفات العسكرية بشراء أسلحة وطاقة أمريكية، وطلبت دفعات

جانبية قسرية، مُستخدمة أدواتها الاقتصادية لفرض الإرادة السياسية بشكل مباشر وفج.

"التأمين الذاتي" وتكلفته الباهظة

الأكثر تضررًا من سحب هذا "التأمين" ليس الخصوم بالدرجة الأولى، بل حلفاء أمريكا المقربون مثل اليابان، وكندا، والمكسيك، وكوريا الجنوبية، وحتى الدول الأوروبية. هذه الدول كانت الأكثر اعتمادًا على قواعد اللعبة القديمة، التي تضمن لها أمنها الجيوسياسي وتدفق تجارتها دون عوائق.

سيُجبر هذا التحول الدول على السعي لـ "التأمين الذاتي" بتكلفة باهظة. هذا يعني زيادة النفقات الدفاعية، وتنويع التحالفات بعيدًا عن المركز الأمريكي، وبناء احتياطيات استراتيجية ضخمة من السلع الأساسية. وهذا المسعى يزيد من انكشاف الدول على المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية، ويُشوه كفاءة تخصيص الموارد على مستوى العالم.

الأمن قبل الكفاءة

يتطابق الزلزال الذي تحدث عنه الكاتب مع نهاية حقبة العولمة الاقتصادية التقليدية التي كان شعارها الأوحد "الكفاءة هي الأهم". لقد أصبح العالم ينتقل إلى نموذج جديد محوره "الأمن قبل الكفاءة"، مما يرسخ مفاهيم جديدة تعيد تعريف العلاقات الاقتصادية الدولية:

1. إعادة التوطين والصداقة التجارية (Reshoring and Friend-Shoring)

لم تعد الشركات والدول تبحث عن أرخص مكان للإنتاج، بل عن أكثر مكان موثوق به، حتى لو كان ذلك يعني تكلفة أعلى. هذا التوجه يُنتج مفهومين:

- إعادة التوطين (Reshoring): نقل المصانع الاستراتيجية إلى داخل حدود الدولة الأم (كما في إنتاج أشباه الموصلات في الولايات المتحدة).
- الصداقة التجارية (Friend-Shoring): نقل سلاسل الإمداد إلى الدول الحليفة والموثوق بها (مثل نقل الإنتاج من الصين إلى دول مثل فيتنام أو المكسيك أو الهند).

الهدف هو ضمان مرونة الإمدادات ضد الصدمات السياسية والجيوسياسية، والتقليل من خطر استخدام الاعتماد الاقتصادي كسلاح.

2. تصاعد الحمائية والسياسات الصناعية

شهدنا خروجًا واضحًا عن مبادئ السوق الحرة التي دعت إليها واشنطن لعقود. فالدول الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة (قانون الرقائق، وقانون خفض التضخم) وأوروبا، أصبحت تتبنى سياسات صناعية حمائية ضخمة. هذه السياسات تهدف صراحة إلى دعم القطاعات الاستراتيجية الداخلية كالطاقة النظيفة، والتكنولوجيا المتقدمة، وتمنح إعفاءات ضريبية ومساعدات مالية ضخمة للشركات التي تنتج محليًّا، ما يمثل عودة صريحة للتدخل الحكومي الموجه في الأسواق.

تآكل الدولار وولادة نظام نقدي متعدد الأقطاب

لعل التغيير الأهم الذي أحدثته واشنطن، والذي سيكون له تداعيات طويلة الأجل، هو تآكل سيولة وموثوقية الدولار كاحتياطي عالمي.

لقد أدى الإفراط في استخدام العقوبات المصرفية كأداة سياسية، عبر تجميد الأصول لدول كبرى واستخدام النظام المصرفي الأمريكي كسلاح، إلى دفع الدول للبحث عن آليات دفع وتمويل بديلة. هذا لا يعني بالضرورة صعود عملة بديلة واحدة لتحل محل الدولار، بل ولادة نظام نقدي متعدد الأقطاب.

هذا النظام الجديد يتميز بـ:

1. زيادة أهمية العملات المحلية: تزداد التجارة البينية بالعملات المحلية داخل التكتلات الاقتصادية (كما في تكتل "البريكس") لتجنب مخاطر العقوبات المفروضة بالدولار.
2. التحوط بالذهب والسلع: تلجأ البنوك المركزية بشكل متزايد إلى زيادة احتياطياتها من الذهب والسلع، للتحوط من عدم اليقين المحيط بالعملات الورقية المدعومة بالهندسة الجيوسياسية.
3. انتشار أنظمة الدفع البديلة: ظهور بدائل لنظام "سويفت" (SWIFT) الغربي، وإن كانت بفعالية أقل حاليًّا، مثل نظام CIPS الصيني، يُمثل خطوة نحو التحرر من قبضة الدولار.

الخاتمة:

من المستفيد؟

في الختام، يجزم الكاتب بوسن أن الاعتقاد بأن العالم سيخضع للنظام الجديد لصالح واشنطن هو مجرد "وهم". فالحلفاء يتضررون، والاقتصاد العالمي يفقد كفاءته، وهذا التحول سينعكس سلبًا على الاقتصاد الأمريكي نفسه، بسبب فقدان جاذبية أصوله وتآكل قوة عملته.

المستفيد الأول في هذا المشهد الانتقالي هو الدول التي تمتلك اقتصادات كبيرة ذاتية الاكتفاء، أو تلك التي تتبنى الحياد الجيوسياسي، وتنجح في بناء تحالفات اقتصادية جديدة خارج المظلة الأمريكية التقليدية. هذه الدول تستغل التنافس الجديد لتنويع مصادر إمداداتها وتمويلها، وتبني علاقات متوازنة مع القوى الصاعدة والقوى التقليدية على حد سواء. إنها مرحلة تتطلب مرونة فائقة وتخليًّا عن عقيدة الاعتماد على قوة واحدة، والدخول في لعبة جيواقتصادية جديدة معقدة وغير مضمونة النتائج.

الأيديولوجيا والأمن

الإرهاب في صراع غير متكافئ: الجوانب الأيديولوجية والبنيوية

01

أصدر معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" كتابًا بعنوان "الإرهاب في صراع غير متكافئ: الجوانب الأيديولوجية والبنيوية"، أعدته الدكتورة إيكاترينا ستيبانوفا. ويأتي هذا الإصدار ليتحدى الخطاب التقليدي حول الإرهاب المعاصر والاستجابات المتبعة ضده، ويقدم عرضًا معمقًا للميزة التنافسية التي اكتسبتها التنظيمات الإرهابية من خلال دمج أيديولوجيتها المتطرفة مع النماذج التنظيمية اللامركزية؛ ما يمنحها مرونة هائلة في مواجهة الجهود المضادة للإرهاب التي تبذلها الدول والنظام الدولي، على الرغم من كونهما القوتين الأقوى تقليديًّا.

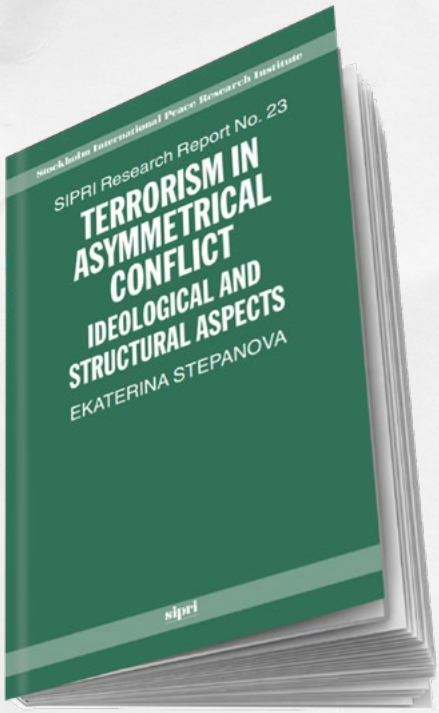

أولًا: أطروحة اللاتماثل وتآكل الردع التقليدي

قالت الدكتورة ستيبانوفا إن جوهر الإرهاب يكمن في طبيعته غير المتكافئة، حيث يُستخدم كسلاح "للضعيف ضد القوي". ويشير الكتاب إلى أن مؤشرات الإرهاب العالمية قد شهدت تدهورًا خطيرًا وتزايدًا كبيرًا في عدد الحوادث والإصابات والوفيات منذ عام 1998، وتضاعفت أعداد الوفيات بأكثر من خمسة أضعاف بحلول عام 2006. وأكدت الكاتبة أن "الحرب العالمية على الإرهاب" التي قادتها الولايات المتحدة فشلت إلى حد كبير في كبح التهديد الإرهابي عالميًّا، وأن الوضع العام تفاقم جزئيًّا كنتيجة للحرب نفسها.

وفي سياق التحليل الأكاديمي للصراعات غير المتكافئة، يرى الخبراء أن قوة الفاعل الأضعف تنبع من عدة عوامل استراتيجية لا تقتصر على التكتيكات الإرهابية فحسب، بل تشمل أيضًا استعداد الطرف الأضعف لتحمُّل معاناة وتكاليف أعلى بكثير مما يتحمله الطرف القوي عادة؛ ما يجعله قادرًا على ديمومة الصراع. كما قد يمتلك الفاعل الأضعف "أسلحة سرية" تتمثل في تفوقه المعنوي أو قدرته على حشد الدعم الخارجي المؤثر، في حين يفتقد الطرف الأقوى القدرة على جعل تهديداته بالردع العسكري التقليدي ذات مصداقية في وجه هجمات تكتيكية صغيرة ومشتتة.

ثانيًا: قوة الأيديولوجيا الشاملة والنموذج الشبكي

في سياق الجوانب الأيديولوجية، يحلل الإصدار مسارات الإرهاب الحديث، مشيرًا إلى أن التيارات الأيديولوجية الأكثر تأثيرًا، التي تعتمدها المجموعات الإرهابية المسلحة، تتمثل في القومية الراديكالية والتطرف الديني، وبشكل خاص الإسلاموية العنيفة. وتؤكد الكاتبة أن الأيديولوجيا المتطرفة العابرة للحدود المستلهَمة من تنظيم "القاعدة" تمتلك

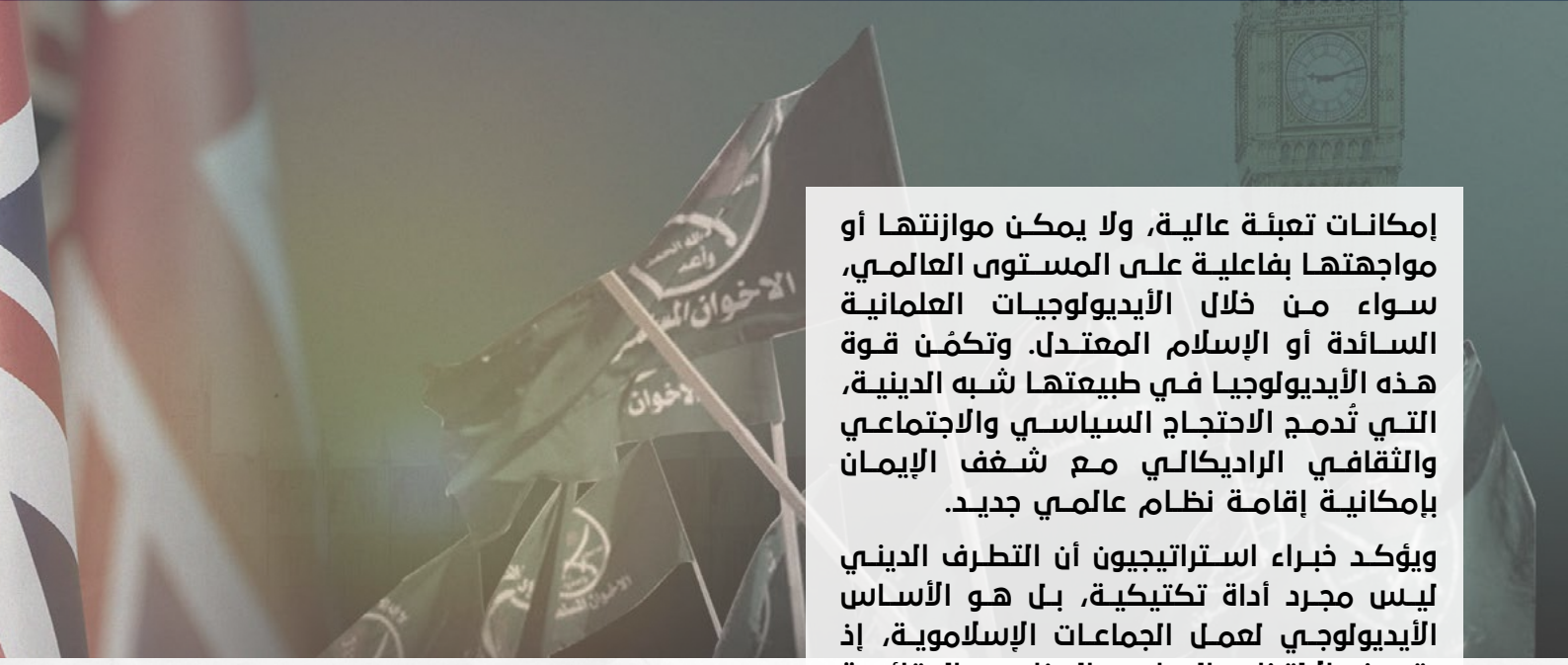

إمكانات تعبئة عالية، ولا يمكن موازنتها أو مواجهتها بفاعلية على المستوى العالمي، سواء من خلال الأيديولوجيات العلمانية السائدة أو الإسلام المعتدل. وتكمُن قوة هذه الأيديولوجيا في طبيعتها شبه الدينية، التي تُدمج الاحتجاج السياسي والاجتماعي والثقافي الراديكالي مع شغف الإيمان بإمكانية إقامة نظام عالمي جديد.

ويؤكد خبراء استراتيجيون أن التطرف الديني ليس مجرد أداة تكتيكية، بل هو الأساس الأيديولوجي لعمل الجماعات الإسلاموية، إذ يتميز بالالتزام الصارم بالمذاهب العقائدية والرغبة في استخدام العنف أو التدابير المتطرفة لفرض تلك المعتقدات. وهذا التفوق الأيديولوجي العابر للحدود يَظهر كـ"رباط أيديولوجي" يوحّد المنتمين إليه بقوة أكبر من الروابط السياسية أو الاقتصادية. وفي المقابل، فإن القومية الراديكالية كأيديولوجيا مضادة، تظل مقيدة بالسياقَيْن المحلي والإقليمي، ولا تستطيع أن تسد فراغ الانتماء الأوسع الذي توفره الأيديولوجيات الإسلاموية في بعض الدول التي تبدو فيها الهوية الوطنية ضيقة للغاية.

أما على الصعيد البنيوي والتنظيمي، فيشير الإصدار إلى أن النموذج التنظيمي المشتَّت يمنح الجماعات الإرهابية ميزة تنافسية حاسمة. وتوضح ستيبانوفا أن الهياكل التنظيمية لهذه المجموعات تتسم بـ"التشتت والشبكية الهجينة"، إذ تتخلى عن الهياكل الهرمية الصلبة لصالح شبكات تتكون من خلايا شبه مستقلة أو مستقلة بالكامل. وكلما كانت هذه الهياكل أكثر اختلافًا عن الهياكل النموذجية لخصمها الرئيسي (الدولة) -التي تتسم بالطابع الهرمي- زادت صعوبة مواجهة هذه التنظيمات في الصراع غير المتكافئ. وهذه الأيديولوجيا العابرة للحدود تعمل كـ"غراء هيكلي" Structural Glue يربط الخلايا المتفرقة ببعضها، ويسمح بالتنسيق الفعال على المستوى الكلي، من خلال توجيهات استراتيجية عامة، حتى في غياب سلسلة قيادة مركزية مباشرة.

ثالثًا: الاستراتيجية المضادة.. تأميم الأيديولوجيا وتسييس الجماعات

فيما يتعلق بالاستجابة الاستراتيجية لمواجهة هذا التهديد، ترى الكاتبة أن الحل يكمن في "تأميم" Nationalizing الأيديولوجيا العابرة للقوميات. وتوصي الكاتبة بضرورة تحفيز اللاعبين الراديكاليين الرئيسيين الذين يجمعون بين القومية والتطرف الديني لتأميم أجنداتهم بشكل أكبر؛ ما قد يشجعهم على العمل ضمن نفس الأطر التي تشترك فيها الدول، وبالتالي تجريدهم من ميزتهم العالمية. وتعد هذه الاستراتيجية كسياسة مكلفة وغير تقليدية، ولكنها الأفضل لتقويض الأسس الأيديولوجية للإرهاب.

وهذا التحول، الذي يوجه الجماعات نحو أجندات وطنية ملموسة وواقعية، من شأنه أن يجعلها أكثر براغماتية وأكثر عرضة للتأثير الخارجي أو الاندماج في العملية السياسية. ومن خلال "التسييس" Politicization، يتم دفع الحركات الإسلاموية العنيفة لتطوير أجنحة سياسية شرعية؛ ما يؤدي إلى تطبيع هياكلها التنظيمية وتجريدها من الميزات القتالية التي تمنحها إياها الهياكل الشبكية السرية. ومن شأن هذا التسييس أن يعزل ويُهمّش العناصر الأشد راديكالية داخل الحركة؛ ما يسهّل تدميرهم لاحقًا بوسائل مكافحة الإرهاب المتخصصة.

ويجب التنويه إلى أن هذا المسار يختلف عن نموذج "الأيديولوجيا البيروقراطية" الذي تجسده أنظمة تخلط بين السياسي والديني، وتجعل الأيديولوجيا هدفًا أسمى يمكن بسببه تعليق حتى الممارسات الدينية الواجبة إذا اقتضت الضرورة ذلك؛ ما يؤكد ضرورة فهم الأطر الأيديولوجية المحلية، التي قد تعيق أو تسهل عملية "التسييس". وتلخص الكاتبة استنتاجاتها بوجوب التركيز على هذا التحول الأيديولوجي والهيكلي؛ لأنه من غير المرجح أن يتم سحق الإرهاب القائم على الأيديولوجيا العابرة للحدود من خلال القوة وحدها، ولابد من تفعيل الأدوات الناعمة لسحب البساط من تحت أقدام المتطرفين.

مراجعة كمّية صادمة لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب

02

أصدر معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" كتابًا بعنوان "الإرهاب في صراع غير متكافئ: الجوانب الأيديولوجية والبنيوية"، أعدته الدكتورة إيكاترينا ستيبانوفا. ويأتي هذا الإصدار ليتحدى الخطاب التقليدي حول الإرهاب المعاصر والاستجابات المتبعة ضده، ويقدم عرضًا معمقًا للميزة التنافسية التي اكتسبتها التنظيمات الإرهابية من خلال دمج أيديولوجيتها المتطرفة مع النماذج التنظيمية اللامركزية؛ ما يمنحها مرونة هائلة في مواجهة الجهود المضادة للإرهاب التي تبذلها الدول والنظام الدولي، على الرغم من كونهما القوتين الأقوى تقليديًّا.

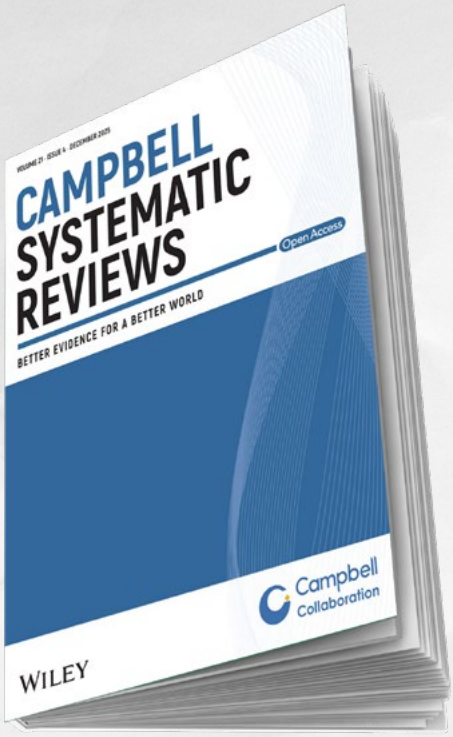

شهد العالم، خاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما تبعها من تصاعد في التهديدات الإرهابية عالميًّا، زيادة هائلة وغير مسبوقة في الإنفاق الحكومي والتجاري والشخصي على تطوير وتطبيق استراتيجيات وتدابير مكافحة الإرهاب. ومع تضخم الميزانيات المخصصة لهذا القطاع، التي تضاعفت لتصل إلى عشرات المليارات من الدولارات سنويًّا في كثير من الدول الغربية، ظهر التساؤل الأكثر أهمية وإلحاحًا على الساحتين السياسية والأمنية: هل تعمل هذه البرامج بالفعل؟ وهل تحقق أهدافها المتمثلة في الحد من احتمالية وقوع الإرهاب، أو تقليل الأضرار الناجمة عنه؟ وهل تتناسب هذه التكلفة الباهظة مع فاعلية التدابير المتخذة؟

للإجابة عن هذا التساؤل المركزي، قامت مجلة "كامبل سيستماتيك ريفيوز" بتحليل كمي دقيق للأبحاث المتاحة، وخلصت إلى نتائج وصفتها بالمقلقة والصادمة، مشيرة إلى فجوة معرفية ضخمة ومقلقة في تقييم فاعلية التدخلات الأمنية والسياسات المتبعة لمكافحة الإرهاب.

غياب شبه كامل للأدلة العلمية

في مقال بعنوان "فاعلية استراتيجيات مكافحة الإرهاب"، قال الكاتبان سينثيا لوم

sipri

STOKEHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE

وليزلي دبليو كينيدي، والكاتبة أليسون جيه شيرلي، من مجلة "كامبل سيستماتيك ريفيوز" إن الهدف من مراجعتهم المنهجية هو تحديد فاعلية هذه الاستراتيجيات بالاعتماد على الأدبيات البحثية الاجتماعية المتوافرة، وباستخدام أساليب المراجعة المنهجية الصارمة التي تضمن جودة وقوة الأدلة المستخلصة. وقد تمثلت مهمتهم في غربلة الأدبيات لتحديد ما إذا كانت القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب تستند إلى بيانات واقعية، أم إلى مجرد افتراضات ومخاوف سياسية.

وللوصول إلى هذا الهدف، أشار الكُتّاب إلى أنهم قاموا بمسح شامل لأكثر من 20 ألف دراسة حول الإرهاب، وتم تحديد 80 دراسة ظهر أنها قد تتضمن شكلًا بسيطًا من التقييم، لكن عملية التصفية المنهجية الدقيقة -التي اشترطت مستوى متوسطًا من الصرامة المنهجية على الأقل- أدت إلى حصر العدد النهائي للدراسات المعتمدة في المراجعة بسبع دراسات فقط. هذا العدد الضئيل جدًّا يشمل فقط الأبحاث التي احتوت على تقييمات منهجية متوسطة القوة لبرامج مكافحة الإرهاب؛ مثل استخدام سلاسل زمنية متقطعة أو تصميمات المقارنة بين مجموعات مختلفة.

وبناءً على هذه الفجوة المعرفية الضخمة، خلص الباحثون إلى استنتاج وصفوه بالدرامي، وهو أن هناك "غيابًا كاملًا تقريبًا" للأدلة العلمية العالية الجودة حول فاعلية استراتيجيات مكافحة الإرهاب. وأكد الكُتّاب أن المعرفة العلمية حول فاعلية معظم التدخلات ضئيلة جدًّا، وأن القاعدة المعرفية التي يعتمد عليها صناع القرار في هذا المجال "ضعيفة للغاية". كما شددوا على أن الأدلة القليلة التي تمكنوا من تحديدها "لا تشير إلى نتائج إيجابية بشكل متسق"؛ ما يترك فاعلية غالبية الإنفاق الأمني محل تساؤل جدي وواسع النطاق.

تدابير لا تعمل وأخرى تزيد الضرر: تحليل للنتائج المحدودة

وفي نقطة محورية تبعث على القلق، وتستدعي مراجعة شاملة للإنفاق الأمني العالمي، قال كتاب الإصدار إن بعض التدخلات التي تم تقييمها في الدراسات السبع القليلة التي اعتُمدت "إما لم تنجح، أو أحيانًا زادت من احتمالية وقوع الإرهاب والضرر المرتبط به"؛ ما يشير إلى أن الإنفاق على بعض التدابير قد يكون هدرًا للمال العام، بل وقد يؤدي إلى نتائج عكسية تمامًا، الأمر الذي يفاقم المشكلة الأمنية بدلًا من حلها.

وقدمت المراجعة نتائج حول فاعلية فئات محددة من التدخلات، تضمنت ما يلي:

1. زيادة الكشف (المطارات والأمن): ذكرت المراجعة المنهجية أن استخدام أجهزة الكشف عن المعادن في المطارات يقلل من عمليات اختطاف الطائرات، لكنها نبهت إلى احتمالية حدوث "تأثير الإزاحة أو الاستبدال"، حيث قد يتحول الإرهابيون إلى أنواع أخرى من الهجمات أو الأهداف، مثل الاغتيالات أو التفجيرات أو احتجاز الرهائن؛ ما يجعل التأثير الإجمالي على الحد من الإرهاب غير واضح، وقد تكون له آثار جانبية غير مرغوبة.
2. تعزيز الحماية (السفارات والدبلوماسيون): أفاد الكُتّاب في مجلة "كامبل" بأن تحصين السفارات وجهود حماية الدبلوماسيين "لا يبدوَان فعّالَين" في الحد من الهجمات الإرهابية التي تستهدف هذه الأهداف. وقد يكون السبب في ذلك هو قدرة الجماعات الإرهابية على التكيف، واستهداف نقاط ضعف جديدة.

3. زيادة العقوبة: كما أشاروا إلى أن زيادة شدة العقوبة أو طول مدة السجن لخاطفي الطائرات "لا يبدو أن لهما تأثيرًا إحصائيًّا واضحًا" على تقليل حوادث اختطاف الطائرات؛ ما يشير إلى أن الردع الجنائي التقليدي قد لا يكون بالفاعلية نفسها في مواجهة الإرهاب ذي الدوافع الأيديولوجية المعقدة.

4. الردود العسكرية الانتقامية: أما فيما يتعلق بالتدخلات ذات التأثير السلبي الواضح، فقد أورد الكُتّاب في المقال الكمّي أن الهجمات الانتقامية العسكرية -مثل الهجوم الأمريكي على ليبيا عام 1986 أو الهجمات الإسرائيلية على منظمة التحرير الفلسطينية- "زادت بشكل كبير عدد الهجمات الإرهابية على المدى القصير"، خاصة ضد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ويشير هذا إلى أن الردود العسكرية الانتقامية قد تؤدي إلى نتائج عكسية فورية بزيادة الدوافع، والانتقام من الجانب الآخر.

5. قرارات الأمم المتحدة: لفت الكُتّاب الانتباه إلى أن قرارات الأمم المتحدة التي تدين الإرهاب لم تُظهر دليلًا على أنها قللت من وقوع الأحداث الإرهابية، باستثناء تلك القرارات التي تزامنت مع تطبيق إجراءات أمنية ملموسة (مثل استخدام كاشفات المعادن في المباني الحساسة).

الخاتمة

دعوة عاجلة للمنهجية والشفافية

وفي ضوء ضعف قاعدة الأدلة والتكاليف الهائلة، شدد الباحثون على أن النتائج "تؤكد بشكل كبير حاجة القادة وصناع السياسات والباحثين ووكالات التمويل" إلى إدراج وتقييم فاعلية هذه البرامج في أجنداتهم بشكل عاجل. وقال المؤلفون إن الوقت قد حان لـ"الاعتراف بأن قاعدة الأدلة لصنع السياسات الأمنية والاستراتيجيات ضد الإرهاب ضعيفة للغاية"؛ ما يستدعي الحاجة الملحة لتكليف وإجراء أبحاث وتقييمات منهجية على تدابير مكافحة الإرهاب لتحديد ما إذا كانت هذه الاستراتيجيات تؤتي ثمارها، أم لا. كما أوصوا بضرورة تقييم البرامج لتحديد ما إذا كانت تسبب ضررًا أكثر مما تنفع، أو إذا كانت تخلق "عواقب غير مقصودة"، فضلًا عن ضرورة إشراك العلماء والباحثين المتخصصين في المنهجيات التقييمية في عملية التخطيط الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب، مع الدعوة لتقليل السرية غير المبررة حول بعض أنشطة مكافحة الإرهاب، التي يمكن أن تخضع للتقييم العلمي الرصين.

03

THE SOUFAN CENTER

INTELBRIEF

التطرف الإلكتروني يتفاقم بين الشباب - تهديد عالمي يستدعي "مناعة مجتمعية"

في تقرير تحليلي معمق نشرته الكاتبة الدكتورة جولي تشيرنوف هوانغ، الباحثة البارزة في صوفان سنتر، تحت عنوان "التطرف الإلكتروني يتفاقم بين الشباب - مشكلة متنامية في جميع أنحاء العالم"، أشارت إلى أن ظاهرة التطرف الإلكتروني الذي يستهدف فئة الشباب أصبحت مشكلة متصاعدة يتعين على صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين التصدي لها بجدية. وقد أكد تقرير مركز صوفان أن هذه المشكلة لم تَعُدْ حكرًا على الولايات المتحدة وأوروبا، بل امتدت لتصبح ظاهرة عالمية ذات أبعاد مقلقة في آسيا أيضًا، وتحديدًا في كوريا الجنوبية، والهند، والفلبين، وغيرها.

تسارع وتيرة التجنيد وتنوع الأيديولوجيات

في عرضه التحليلي، قال المركز إن عملية التطرف -التي كانت تستغرق في السابق أشهرًا أو سنوات لتكتمل- أصبحت الآن لا تستغرق سوى أيام، بل في بعض الأحيان ساعات. ويعود الفضل في هذا التسارع بشكل كبير إلى انتشار الدعاية المتطرفة القصيرة والمكثفة عبر الإنترنت. وقد لفتت الكاتبة الانتباه إلى أن هذا النمط من التطرف يستغل مختلف الأيديولوجيات، ليشمل التطرف اليميني، والتطرف اليساري، والتطرف العدمي أو "سَلَطَة الأفكار المختلطة" (salad bar extremism)، إضافة إلى التطرف الإسلامي.

وبحسب ما ورد في التقرير، فإن بيانات "مؤشر الإرهاب العالمي" تشير إلى ارتفاع مقلق في التطرف اليميني المتطرف في الغرب بنسبة 250% خلال السنوات الخمس الماضية وحدها. وقد مكنت منصات التواصل الاجتماعي، مثل "تيك توك" و"إكس" و"فيسبوك"، المجندين المتطرفين من تجاوز الحواجز التقليدية المتمثلة في الآباء والمعلمين، وأفراد المجتمع الذين كانوا يشكلون خط الدفاع الأول لحماية الشباب المستضعف. وأشار التقرير إلى أن خوارزميات هذه المنصات تلعب دورًا محوريًّا

في توجيه الشباب، الذين يتميزون بسهولة التأثر، نحو محتوى مشحون عاطفيًّا على نحو متزايد، وذلك بهدف تعظيم عدد "النقرات" لهدف مالي وزيادة فترة بقائهم على شبكة الإنترنت.

دور الألعاب الإلكترونية كبيئة للتطرف والعزلة

بالإضافة إلى منصات التواصل التقليدية، أكدت الكاتبة على الدور المهم الذي باتت تلعبه بيئات الألعاب الإلكترونية في عملية تطرف الشباب. وفي هذا السياق، استشهدت الكاتبة بدراسة أجرتها "رابطة مكافحة التشهير" (Anti-Defamation League) عام 2024 بعنوان "الكراهية ليست لعبة"، والتي وجدت أن 23% من اللاعبين عبر الإنترنت قد واجهوا دعاية متطرفة يمينية أثناء ممارستهم للألعاب.

ونقل المركز عن الخبير كريستيان بيتشوليني قوله إن المتطرفين اليمينيين يستغلون الألعاب متعددة اللاعبين، مثل "فورتنايت" و"ماينكرافت" و"كول أوف ديوتي"، لاستهداف الشباب المعزول اجتماعيًّا، مقدمين لهم وعدًا بالمتعة والتضامن وبناء مجتمع بديل. ولم يقتصر تأثير الألعاب على التجنيد فحسب، بل إنها يمكن بالفعل أن تمنح المتطرفين من الشباب فرصة "لعب الأدوار" لسيناريوهات عُنفهم الخيالية. وضرب التقرير مثالًا بشاب سنغافوري يدعى نيك لي، يبلغ من العمر سبعة عشر عامًا، خطط لارتكاب إطلاق نار جماعي في خمسة مساجد، حيث كان يمارس ألعاب محاكاة عنف متعددة اللاعبين، تدور حول قتل المسلمين في مسجد. ومن الواضح أن "لي" كان قد تطرَّف نوعًا ما بسبب مشاهدته لبيان ومنشور برينتون تارانت، مرتكب مذبحة كرايستشيرش في نيوزيلندا.

التطرف في آسيا: أمثلة إقليمية وحالات مؤامرة

بيّن التقرير أن مشكلة تطرف الشباب ليست مشكلة غربية معزولة، بل هي متجذرة في آسيا أيضًا، حيث أبلغت كوريا الجنوبية وسنغافورة والفلبين والهند عن مشكلات متزايدة تتعلق بصعود التطرف اليميني.

ففي جنوب شرق آسيا، انتقلت ظاهرة التطرف المعرفي لدى الشباب، والتي غالبًا ما تتم عبر "تيك توك"، إلى التخطيط لأعمال عنف فعلية. وخلال العقد الماضي في سنغافورة، تم اعتقال تسعة من الشباب بموجب قانون الأمن الداخلي لتخطيطهم لأعمال إرهابية. وقد أشارت الكاتبة هوانغ إلى أمثلة إقليمية محددة:

- الفلبين: تستضيف "الجبهة الفلنجية الفلبينية" (PFF)، وهي جماعة عبر الإنترنت تجمع رجالًا فلبينيين يمزجون الفاشية الإسبانية بالكاثوليكية، ويجتمعون على "تيك توك" و"فيسبوك" و"ديسكورد" للتعبير عن استيائهم من وضع البلاد باعتبارها "أمة في أزمة".
- كوريا الجنوبية: تعمل مجموعات يمينية مثل "التضامن مع الرجل الجديد" و"إيلبي ستورهوس" على توجيه شكاوى الشباب، التي غالبًا ما تكون دوافعها كراهية النساء، مقدمة لهم هدفًا واضحًا، وهو نساء كوريا. وقد حظيت قناة "التضامن مع الرجل الجديد" على يوتيوب بأكثر من نصف مليون مشترك.
- الهند: يظهر التطرف هنا من خلال عدسة القومية الهندوسية، حيث يتم استهداف المسلمين. وقال المركز إن "نظرية الإحلال العظيم" اليمينية المتطرفة موجودة في الهند، لكنها لا تتعلق بالمهاجرين الذين يحلون محل المواطنين البيض الأوروبيين، بل بالمسلمين الذين يزاحمون الهندوس.

استراتيجية "الصحة العامة" لمكافحة التطرف

في مواجهة هذا التهديد المتشابك، دعت الدكتورة سينثيا ميلر إدريس، مؤسسة "مختبر أبحاث وابتكار الاستقطاب والتطرف"، إلى "التعامل مع التطرف كفيروس"، واتباع نهج الصحة العامة لمكافحته، والنظر إلى الإجراءات الوقائية على أنها "تطعيم" أو "مناعة" للشباب.

وأوضحت هوانغ أن هذا النهج يجب أن يبدأ في سن مبكرة؛ إذ يمكن للمدارس تدريس محو الأمية الرقمية والمواطنة للأطفال الصغار لكي ينشؤوا كمستهلكين نقديين للمواد عبر الإنترنت. كما شددت على الأهمية البالغة لتطبيق عادات رقمية صحية في المنزل، فيما يتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية، وضرورة إجراء محادثات مفتوحة حول الصحة العقلية وبناء المجتمع.

واختتم التقرير بالإشارة إلى المبادرات التي يقودها الشباب أنفسهم في جنوب وجنوب

شرق آسيا لمكافحة التطرف العنيف، سواء على وسائل التواصل الاجتماعي أو على الأرض. وقال الدكتور بريميتيفو الثالث كابانيس رانجادانغ، مرشح الدكتوراه في الجامعة الوطنية الأسترالية، إن الحملات السردية في جنوب شرق آسيا تميل إلى اتباع ثلاثة مسارات رئيسية: إدانة الهجمات العنيفة التي وقعت بالفعل؛ وتسليط الضوء على القضايا التي يمكن أن تُوَلِّد التفكك والاغتراب؛ وتعزيز القيم الإيجابية مثل التعاون والاحترام المتبادل والتعاطف، مؤكدًا أن هذا التهديد، في عالمنا المترابط بعمق، يتطلب استجابة عالمية متضافرة.

01

NETWORK LAW REVIEW

Network Law Review

The complex science of markets & digital laws

قانون المنافسة: آفاق جديدة لحوكمة سوق الذكاء الاصطناعي

نشر موقع مجلة لو ريفيو نتوورك المتخصص في القانون والتكنولوجيا، مؤخرًا، تحليلًا معمقًا حول التحديات الجذرية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على أسس قانون المنافسة التقليدي، مقدمًا رؤية مستقبلية لـ "حوكمة سوق الذكاء الاصطناعي" عبر مفهوم جديد أسماه "قانون المنافسة المُخصص".

يرى الكاتب أدريان كوينزلر، الأستاذ المساعد في كلية الحقوق بجامعة هونغ كونغ، الجبهة الجديدة لحوكمة سوق الذكاء الاصطناعي"، أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تستوجب تحولًا جذريًّا في كيفية تطبيق القانون، والانتقال من الاختبارات القانونية الموحدة إلى تنفيذ مخصص يتناسب مع طبيعة السوق والجهات الفاعلة فيه.

انقلاب في مفاهيم التواطؤ والتمييز

- شدد الكاتب على أن الذكاء الاصطناعي قادر على إحداث نوعين من الأضرار المنافساتية الخطيرة دون تدخل بشري صريح:

1. التواطؤ الضمني (Tacit Collusion): حيث يمكن للأنظمة الخوارزمية أن تتعلم كيفية تنسيق الأسعار بين الشركات بشكل مستقل وسريع، ما يجعل التواطؤ أمرًا ممكنًا حتى داخل أسواق كان من المستحيل أن يحدث فيها التواطؤ سابقًا.
2. التمييز المتطور في الأسعار (Sophisticated Price Discrimination): من خلال تحليل البيانات الواسعة للمستهلكين، تستطيع خوارزميات الذكاء الاصطناعي تحديد أسعار مصممة خصيصًا لكل مستهلك بناءً على مدى استعداده للدفع أو ولائه، ما يؤدي إلى تضخم مصطنع في الأسعار للمستهلكين واستبعاد للمنافسين.

وأكد كوينزلر أن هذه القضايا، لا سيّما في قطاعات حساسة مثل الرعاية الصحية والتأمين، يمكن أن تؤدي إلى "تقييمات غير عادلة للسوق"، وتقويض عملية المنافسة. ولذلك، خلص الكاتب إلى أن الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي يتطلب إعادة النظر في طريقة تطبيق قانون المنافسة، لأن التواطؤ الضمني والتمييز في الأسعار، على الرغم من أن نتائجهما غير مرغوبة، لا يُعَدَّان غير قانونيين بالضرورة بموجب العقيدة القانونية الحالية.

الذكاء الاصطناعي يتحدى ركائز القانون

أشار الكاتب إلى أن الذكاء الاصطناعي يقلب رأسًا على عقب افتراضين أساسيين يقوم عليهما قانون المنافسة:

التحدي الأول: فرضية العقلانية وتعظيم الربح

أوضح الكاتب أن المبدأ الأساسي لقانون المنافسة هو أن الانتهاكات يجب ألا تشمل السلوك الذي سيكون عقلانيًا ومربحًا في غياب تأثيره على المنافسة. هذا المبدأ يحمي الممارسات التجارية المعقولة. لكن الذكاء الاصطناعي -حسبما يقول الكاتب- يقلل بشكل كبير من "مخاطر فشل السوق"، ويسمح للشركات بالتنبؤ الدقيق بسلوك المنافسين وتفضيلات المستهلكين.

وبما أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تُبَرْمَج بهدف "تعظيم الأرباح" بحد ذاتها، فإنها قد تؤدي إلى نتائج تواطئية أو إقصائية، حتى لو لم تقصد الشركات ذلك صراحة. وهنا واجه كوينزلر معضلة أساسية: إذا كان قانون المنافسة سيسعى إلى إدانة الذكاء الاصطناعي بسبب نتائجه الضارة، فإنه يحتاج إلى "رفض الافتراض التقليدي بأن الشركات تتصرف كجهات عقلانية تسعى لتعظيم الربح".

التحدي الثاني: العلاقة بين السلوك والأداء

أفاد المقال بأن نتائج انتهاكات المنافسة ترتبط تقليديًا بنوع معين من "السلوك المخالف"، حيث تركز الاختبارات القانونية على إثبات وجود تنسيق غير قانوني أو قصد إقصائي.

لكن هذا الإطار التحليلي -كما يقول الكاتب- يتعثر أمام الذكاء الاصطناعي، لأن الخوارزميات تُزيل مصادر اتخاذ القرار غير العقلاني، ما يجعل التواطؤ والإقصاء أكثر ترجيحًا. وأشار الكاتب إلى أن النتائج التواطئية أو الإقصائية قد تعكس ببساطة "استجابات نزيهة لبيانات السوق"، وليس بالضرورة تنسيقًا غير قانوني. وأضاف أن "منطق" استراتيجيات الأعمال القائمة على الذكاء الاصطناعي غالبًا ما يكون غير قابل للوصول (الصندوق الأسود)، ما يجعل من الصعب إثبات وجود "تصرف غير قانوني".

خلص كوينزلر إلى أنه إذا سعت السلطات والمحاكم إلى إدانة السلوك الموحد أو التمييزي عندما يشارك فيه الذكاء الاصطناعي، فإن "المسؤولية القائمة على النتائج" ستتزايد أهميتها، وستتضاءل أهمية التقييمات القائمة على السلوك.

قانون المنافسة المُخصص: استراتيجية المستقبل

للتغلب على هذه التحديات الجوهرية، قدم الكاتب رؤيته لـ "قانون المنافسة المُخصص"، باعتباره "نهجًا أكثر دقة" لحوكمة سوق الذكاء الاصطناعي.

تتضمن هذه الاستراتيجية، تطبيق قواعد ومعايير مسؤولية مصممة خصيصًا وفقًا للمعايير التالية:

- حسب القطاع: الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل سوق، مثل الرعاية الصحية والتأمين، لمعالجة المخاطر الاجتماعية المتزايدة للنتائج التمييزية.
- حسب الفاعل: تطبيق اختبارات مختلفة على جهات فاعلة مختلفة. على سبيل المثال، الشركات المهيمنة ذات الحصة السوقية الكبيرة، أو التعقيد الخوارزمي العالي، قد تواجه تدقيقًا أكثر صرامة أو قيودًا على استخدام الذكاء الاصطناعي، بينما تُعفى الجهات الأصغر من بعض أعباء الامتثال.
- حسب تعقيد الخوارزميات: ربط مستوى المسؤولية بمدى تطور الخوارزمية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات.

الخاتمة

شدد كوينزلر على أن هذا النهج لا يعني التخلي عن المبادئ الأساسية، بل يتطلب "متطلبات موحدة لجميع الشركات" التي تستخدم الذكاء الاصطناعي، مثل "التوثيق الإلزامي للمنطق الخوارزمي" لتسهيل عمليات التدقيق اللاحقة. وخلص الكاتب إلى أن على قانون المنافسة أن يعيد التفكير في أطره وأدواته لإيجاد "توازن فعال بين تشجيع الابتكار ومنع الضرر المنافساتي" في الأسواق التي تتسم بالديناميكية والتخصيص العالي بفضل الذكاء الاصطناعي.

02

الأمن السيبراني: هل يجب على الباحثين تحليل المخاطر قبل نشر الأبحاث؟

أثار سؤال حول مدى إلزامية تحليل المخاطر الأخلاقية قبل نشر الأبحاث الأمنية تحولًا كبيرًا في الأوساط الأكاديمية والصناعية المتخصصة. وفي تقرير تحليلي معمق، أشار الكاتب ميركو زورز، مدير المحتوى في مجلة "هيلب نت سيكيوريتي"، إلى أن هناك اعترافًا متزايدًا بأن أخلاقيات البحث لم تعد مسألة ثانوية، بل شرط أساسي لضمان سلامة المجتمع، وثقته بالأنظمة الحرجة.

وفقًا للمجلة، فإن هذا التغيير يعكس "قلقًا متناميًا من أن أبحاث الأمن السيبراني قد تسبب ضررًا غير مقصود". وذهب الكاتب إلى القول إن الأبحاث التي تهدف إلى كشف الثغرات، أو جمع بيانات المستخدمين، أو نشر طرق هجوم جديدة، قد تؤدي في الواقع إلى "خلق فرص للخصوم أو الإضرار بالثقة بالأنظمة الحرجة". إن هذا القلق مبرر بأدلة واقعية؛ إذ أظهرت تجارب سابقة كيف أن الكشف عن أدوات الاختراق المتقدمة دون إطار زمني واضح للتصحيح يفتح نافذة زمنية للهجوم (Window of Exposure) تستغلها الجهات الإجرامية. فضلًا عن ذلك، فإن الدراسات القائمة على مجموعات البيانات الضخمة (Datasets) تثير مخاوف كبيرة بشأن الخصوصية، حتى في حال إخفاء الهوية؛ بسبب احتمالية إعادة تحديد هوية الأفراد (Re-identification) عن طريق تقنيات تحليل البيانات المعقدة.

التحول المؤسسي: الأخلاقيات كجزء أصيل من مراجعة الأقران

لم يعد التحليل الأخلاقي في مجال الأمن السيبراني يُنظر إليه على أنه "إضافة اختيارية" يتم وضعها في نهاية البحث، بل أصبح جزءًا جوهريًّا ومُلزِمًا من عملية مراجعة الأقران. وقد تجلى هذا التحول المؤسسي في المتطلبات الجديدة، التي فرضتها المؤتمرات الأكاديمية الكبرى.

هذا التغير يضع المسؤولية المجتمعية على قدم المساواة مع الإثبات التقني. وفي هذا السياق، ذكر الكاتب أن مؤتمر USENIX للأمن لعام 2026 فرض شرطًا يطالب بإجراء "تحليل أخلاقي قائم على أصحاب المصلحة" في جميع الأوراق المقدمة. ويؤكد هذا التحول المؤسسي أن المعايير الأخلاقية هي الآن جزء من تنسيق

شامل على مستوى الصناعة الأكاديمية. فمتطلبات USENIX تتكامل مع توجهات مؤتمرات ومجلات أخرى رائدة، مثل IEEE S&P وACM CCS، ألزمت الباحثين بتضمين أقسام أخلاقية. هذا التنسيق يشير إلى أن المجتمع البحثي يرفض تشتت المعايير، ويعمل على ترسيخ مبدأ واحد هو: عدم الفصل بين الجودة التقنية للبحث ودرجة مسؤوليته المجتمعية. وأوضح الكاتب أنه من دون "قسم أخلاقيات مقبول"، فإن الورقة "قد لا تُدرج للنظر فيها" أصلًا في عملية النشر. ويُظهر هذا التطور أن معايير النشر قد تحولت لتبني منهج يزن جودة البحث الأمني بموازاة احتمالية الضرر الذي قد ينتج عنه. ويعني هذا الالتزام أن الباحثين باتوا ملزمين بتحليل أصحاب المصلحة، وتحديد المتأثرين بالبحث منذ المراحل الأولى لتصميمه.

موازنة الابتكار: المعايير ك"دعم لا كجدران"

على الرغم من الدفع نحو تعزيز الأخلاقيات، فإن الكاتب اعترف بالتحدي الكبير المتمثل في الموازنة بين الحاجة إلى المساءلة الأخلاقية، وضرورة الحفاظ على حرية الابتكار. وأشار إلى أن هناك تخوفًا من أن "المعايير الأخلاقية الأكثر صرامة قد تثبط الأبحاث القيمة" إذا طُبقت دون مرونة. كما أقر بأن البحوث الأمنية غالبًا ما تتم في سياقات عدائية، حيث يُتوقع أن يتضرر الخصوم، مثل الجهات الخبيثة.

ولتجاوز هذا التناقض، نقلت المجلة عن خبراء قولهم إنه يجب التعامل مع المعايير الأخلاقية ك"دعم لا كجدران"؛ ما يشجع على الابتكار المسؤول بدلًا من حظره. وبدلًا من التوقف عن إجراء البحث الذي يحمل خطرًا محتملًا، قال الكاتب إنه يجب على الباحثين "تحديد المخاطر مبكرًا، وإنشاء خطط للتخفيف". وتشمل استراتيجيات التخفيف هذه استخدام "الاختبار في بيئات معزولة (sandboxed testing)" والالتزام بـ "الإفصاح المسؤول" عن الثغرات بالتعاون مع الجهات المعنية. هذا الالتزام يتطلب تطبيق مفهوم "التخطيط الزمني الأخلاقي"، حيث يتم منح الجهات المتضررة وقتًا كافيًا للتصحيح -عادة فترة 90 يومًا- قبل الكشف العلني؛ وذلك لضمان انتقال آمن للمجتمع التقني. ولترسيخ هذه الموازنة، بدأت المؤسسات الأكاديمية والصناعية بإنشاء مجالس مراجعة داخلية متخصصة (IRBs) في الأمن السيبراني، مهمتها المواءمة بين حتمية البحث وضرورات السلامة العامة.

الأخلاقيات كعملية متزامنة: دور القطاع الخاص والتعاون المنظم

في تحول منهجي، أكد "زورز" أن التحليل الأخلاقي يجب ألا يُعامَل ك"قائمة مراجعة لمرة واحدة"، بل يجب أن يتم ك"عملية متزامنة (Parallel Process)" تمتد عبر مراحل البحث كافة، حيث يتطلب الأمر من الباحثين مراجعة

القرارات الأخلاقية بالتزامن مع الانتقال من مرحلة التصميم إلى التنفيذ ثم النشر. وعند تحديد أهداف البحث، يجب أن يبدأ تحليل أصحاب المصلحة فورًا. وعند تحديد المنهجية، يجب تحليل التأثيرات المحتملة.

وقد توسع نطاق هذه الممارسات ليشمل القطاع الخاص، حيث أوضح الكاتب أن الممارسات الأخلاقية تنطبق بالتساوي على "الأبحاث الداخلية وتمارين الفرق الحُمر" (Red Team exercises)، ويجب أن تُوزن جميع أنشطة الكشف عن الثغرات مقابل احتمالية إحداث ضرر. الأساس الأخلاقي هنا هو فهم ومواجهة "المخاطر المزدوجة" (Dual-Use Risks)، حيث يجب على الباحث تقدير مدى سهولة تحويل أبحاثه من أداة دفاع إلى سلاح هجومي، والعمل على تقليل هذا الاحتمال عبر المنهجية المتبعة.

ولتعزيز هذه البيئة المشتركة من المسؤولية، قالت المجلة إن فرق الأمن في الصناعة يجب أن تستبدل "الدفاع الغريزي" بـ"التعاون المنظم". وشددت على ضرورة "الاعتراف بالأبحاث حسنة النية"، وتوفير "قنوات واضحة لاستيعاب الباحثين"، ودعم "الإفصاح المنسق"، مع توفير جدول زمني للتخفيف. ويُعد دمج برامج مكافآت الأخطاء (Bug Bounty Programs) الفعالة ضمن إطار أخلاقي وقانوني محدد خطوةً أساسية لترسيخ هذا التعاون. لذلك، يجب على المؤسسات أن تُشرك فرق الشؤون القانونية والخصوصية والاتصالات في وقت مبكر لتقييم المخاطر المزدوجة، وتقليل التفاصيل التعريفية في الأبحاث.

الخاتمة

بناء الثقة عبر المسؤولية

اختتم الكاتب مقاله بالقول إن التوجه نحو تحليل الأخلاقيات المنظم، الذي يشدد على عملية الأخلاقيات الموازية والمستمرة، يهدف في نهاية المطاف إلى جعل أبحاث الأمن السيبراني "أكثر مسؤولية، وأكثر فكرًا، وأكثر جدارة بالثقة". ويُظهر هذا التحول أن مجتمع الأمن السيبراني يعترف بأن النزاهة في العملية البحثية استثمار ضروري لتعزيز مصداقية أبحاثه، والحفاظ على ثقة الجمهور بالأنظمة التقنية التي يعتمد عليها.

المجتمع والثقافة

أزمة الهوية في عصر الهجرة: الهويات الهجينة وصراع البقاء النفسي

01

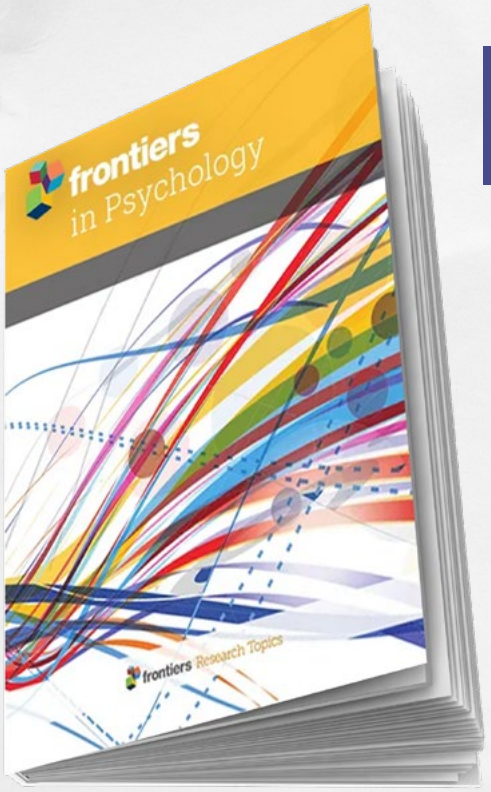

نشرت دورية "فرونتيرز إن سايكولوجي"، وهي إحدى المجلات العلمية المرموقة، دراسة بحثية معمقة سلطت الضوء على التداعيات النفسية والاجتماعية للهجرة على مفهوم "الهوية الذاتية". هذا المقال، الذي جاء تحت عنوان "التفاعل بين الهجرة والهوية الذاتية: مراجعة منظمة باستخدام إطار TCCM والتحليل البيبليومتري"، قدّمته الباحثتان هارشيتا باروا ونيدهي ماهيشواري، ليصبح بمثابة جرس إنذار بأن الحركة الجغرافية للإنسان المعاصر هي في حقيقتها عملية تحول عميقة للهوية وصراع نفسي من أجل البقاء.

الهجرة تتجاوز الجغرافيا: صراع نفسي عميق

استهلت الباحثتان تحليلهما بالتأكيد أن الهجرة لم تعد عملية انتقال مكاني بدافع اقتصادي أو سياسي فحسب، بل "عملية متعددة الأوجه تتجاوز الحركة الجغرافية لتؤثر بعمق في المشهد الثقافي والاجتماعي والنفسي للأفراد". وقالت الكاتبتان إن المهاجرين، وهم يتكيفون مع بيئات جديدة تختلف فيها اللغة والتقاليد والأعراف الاجتماعية، يواجهون تحديًا جوهريًّا لمعنى الانتماء ومفهوم الذات لديهم. ونتيجة لذلك، يمكن أن تؤدي الهجرة إلى صراعات هوية حادة وضعف في الثقة بالنفس؛ ولاسيما في سياقات العمل المهنية.

وأشارت الدراسة إلى أن هذا التحول النفسي العميق ينجم عن "الاختلال الاجتماعي والثقافي" الذي يسببه فقدان شبكات الدعم المألوفة، وتفاقم الشعور بعدم الاستقرار بسبب التحديات الاقتصادية، ما يترك المهاجرين عرضة لأزمة الهوية، وزيادة التوتر، وقضايا احترام الذات، والشعور بالاغتراب وهم يتنقلون عبر مساحات ثقافية غير مألوفة. وفي مستوى أعمق، أوضحت الباحثتان أن الهوية مرتبطة بشكل وثيق بطريقة رؤية الذات (التمثيل الذاتي) وكيفية تصنيف الآخرين لنا (التصنيف الاجتماعي). ولذلك، فإن اصطدام الأعراف الثقافية الأصلية بتوقعات المجتمع المضيف يؤدي إلى تحديات في الاندماج الاجتماعي والتماسك المجتمعي. ووفقاً للباحثتين،

فإن التحديات الاقتصادية، والحواجز اللغوية، والتمييز الممنهج، كلها عوامل تسهم في تقويض احترام الذات وتفاقم صعوبة تشكيل إحساس متماسك ومرن بالذات.

الهوية في عصر التنقل: من الثبات إلى التفاوض المستمر

شددت الباحثتان على أن المفهوم التقليدي للهوية بصفتها كيانًا ثابتًا ومحددًا سلفًا لم يعد مقبولًا في سياق الهجرة. وبحسب ما ورد في المقال المنشور على موقع "فرونتيرز إن سايكولوجي"، فإن الهوية في عصر الهجرة "ليست حالة موروثة أو مكتسبة أو محققة بقدر ما هي الحالة التي يُحافظ عليها المرء في أي مكان وزمان في عملية تكييف الذات مع مجتمع من "الغرباء".

وتوضح الدراسة أن عملية تحول الهوية في سياقات الهجرة لا ينبغي أن تُفهم "كمسار خطي نحو الاندماج"، بل كرحلة متعددة الأبعاد ومتنازع عليها تشمل الخسارة والتكيف الخلاق على حد سواء. ويُعد "كرب التثاقف" (Acculturation Stress)، الناجم عن تحديات التكيف الثقافي، من أبرز الآثار النفسية السلبية، إذ يؤدي إلى شعور بالارتباك أو الانزعاج عند التنقل بين الأعراف الثقافية المتضاربة، وقد يسهم في اضطرابات نفسية كالقلق والاكتئاب. فالمهاجرون، كما تقول الدراسة، لا يكتفون بالتكيف مع بيئة جديدة، بل هم في الوقت ذاته يُؤكدون ذاتيتهم، ويتفاوضون على الانتماء، ويُقاومون التهميش ضمن أنظمة قد تنكر أو تقلل من قيمة هوياتهم الثقافية.

وتُشير الدراسة إلى أن الأبحاث الحديثة تتجه إلى فهم الهوية كـ "عملية مُتموضعة بعمق"، تتشكل ليس من خلال التجارب الشخصية فقط؛ بل عبر القوى الجيوسياسية الأوسع والتواريخ الجماعية أيضًا. وفي هذا السياق، يبرز مفهوم "الذات الحوارية" كآلية محورية، ويؤكد أن الأفراد يبنون هويتهم عبر حوارات مستمرة مع بيئاتهم الاجتماعية المتعددة؛ خاصة عند تنقلهم بين سياقات ثقافية مختلفة، ما يؤدي إلى نشوء هويات عابرة للحدود وأقل ارتباطًا بموقع جغرافي محدد.

حلول البقاء: نشأة "الهويات الهجينة" والمرونة الثقافية

في سياق البحث عن سُبل التأقلم والمرونة النفسية، سلّطت الدراسة الضوء على استراتيجيات التكيف الإيجابية. ونقلت عن الأبحاث السابقة، أن العديد من المهاجرين يركزون على "إعادة بناء الدعم الاجتماعي" عبر تشكيل شبكات متماسكة وإنشاء مراكز ثقافية مجتمعية توفر شعورًا بالألفة والانتماء من خلال اللغة والتقاليد المشتركة.

الأكثر أهمية من ذلك، هو ظهور نموذج "الهوية المزدوجة" أو "الهوية الهجينة" (Bicultural Identity). وقالت الكاتبتان إن هذا النموذج يمثل مساراً للتكيف الإيجابي، حيث ينجح المهاجرون في دمج جوانب من ثقافتهم الأصلية وثقافة المجتمع المضيف في مفهوم ذاتي متماسك. ويُعزز هذا التكامل المرونة النفسية ويُسهّل الاندماج الاجتماعي المرن. وأشارت الباحثتان بشكل خاص إلى مفهوم "التثاقف المسبق" (Proculturation) الذي يقدّم طريقة أكثر مرونة لفهم كيف يبني المهاجرون هوياتهم، حيث يُنظر إلى الهوية على أنها تتشكل عبر تبادل مستمر بين الأجزاء المختلفة من الذات. فالمهاجر، وفقًا لهذا التوجه، لا يتخلى عن ثقافة ويتبنى أخرى، بل "يستمد من مؤثرات ثقافية متعددة – قديمة وجديدة على حد سواء– ويُشكّل هويته بنشاط".

كما تناولت الدراسة فئة مهاجري الجيل الثاني التي تواجه تحديات فريدة، إذ يضطرون إلى الموازنة بين التوقعات الثقافية لوطن آبائهم وتوقعات مجتمعهم المضيف، ما يتطلب منهم صوغ هوية هجينة جديدة داخل سياق اجتماعي وسياسي قد لا يدعم تقبلهم الكامل.

الخاتمة

في ختام دراستهما المنهجية، لفتت الباحثتان النظر إلى وجود فجوة بحثية واضحة. فقد كشف التحليل البيبليومتري أن أغلب الأبحاث المنشورة تتركز في المجتمعات المضيفة الغربية وتتناول المهاجرين البالغين. وهذه النتيجة تستدعي، وفقًا للكاتبتين، "حاجة ملحة لإجراء أبحاث أشمل عبر مختلف الخلفيات الثقافية"؛ خاصة فيما يتعلق بالمهاجرين من الجيل الثاني والسياقات غير الغربية، كالدول الآسيوية والأفريقية.

وأكدت الدراسة أن دعم المهاجرين يتطلب أكثر من مجرد موارد مادية، بل يحتاج إلى أطر عمل مستجيبة ثقافياً تُثبت صحة ثراء وتنوع هوياتهم. وعلى الصعيد العملي والإداري، شددت الدراسة على ضرورة "تطبيق سياسات حساسة ثقافيًّا لدعم اندماج المهاجرين"، بما في ذلك الترويج لثقافات عمل شاملة من خلال برامج تدريب على التنوع وتقديم برامج دعم للصحة النفسية. هذا الوعي المؤسسي، كما تُحذر الدراسة، ضروري لتعزيز رفاهية المهاجرين وضمان تماسك المجتمع الأوسع.

الفن يعزّز التعاطف ومقاومة التطرف

02

في عالم تتزايد فيه تحديات الوحدة والانقسام، تتجه الأنظار نحو أدوات غير تقليدية لتعزيز التماسك الاجتماعي والصحة النفسية، ليأتي الفن في صدارة هذه الأدوات. وفي مقالها المفصّل الذي نشرته مجلة "مونيتور أون سايكولوجي"، التابعة لجمعية علم النفس الأمريكية (APA)، قالت الكاتبة كريستين وير إنّ "الفن ليس مجرد شكل من أشكال الترفيه، بل هو قوة جوهرية مرتبطة بالتكوين العصبي البيولوجي للإنسان، ويمتلك قدرة على إحداث تحولات شخصية واجتماعية عميقة". وأفادت الكاتبة بأن علم الجمال العصبي (Neuroaesthetics) يفتح آفاقًا جديدة لفهم ما يحدث في الدماغ عندما تتفاعل حواسنا مع الأعمال الفنية، وكيف يمكن تسخير هذه التفاعلات من أجل الصحة والرفاهية والتغيير الاجتماعي.

ارتباط الفن بشبكة الوضع الافتراضي في الدماغ

استعرضت وير جانبًا من الأبحاث التي تؤكد على العمق التأثيري للتجارب الفنية. وفي هذا السياق، نقلت عن ماثيو بيلوفسكي، الأستاذ المشارك في علم النفس بجامعة فيينا، والذي يدرس تجارب الفن التحولية، نتائج بحثه عن "كنيسة روثكو" في هيوستن. الذي أكد أنّ الزوار كتبوا مرارًا وتكرارًا عن تحوّلهم الشخصي وتعرّفهم على ذواتهم الداخلية، نتيجة لتفاعلهم مع اللوحات الأرجوانية الداكنة التي رسمها الفنان مارك روثكو. وقال إنّ "ما يحدث هو مجرد طلاء أرجواني، لكن أمورًا مذهلة تحدث في أجساد وعقول الزوار".

وإلى جانب ذلك، قالت الكاتبة إنّ الأبحاث تُظهر أنّ التفاعل مع الفنون التي تحمل معنى شخصيًّا يُنشّط "شبكة الوضع الافتراضي" (Default Mode Network - DMN)، وهي منطقة في الدماغ مرتبطة بالتفكير الذاتي والاستبطان. وفي هذا السياق، أكّدت سوزان ماغسامين، المؤسس والمدير التنفيذي لمختبر الفنون والعقل الدولي في كلية الطب بجامعة جونز هوبكنز، على أنّ "العلم يُظهر أننا مهيؤون عصبيًّا وبيولوجيًّا لهذه الأنواع من التجارب، وأنها تساهم في صحتنا ورفاهيتنا".

الفوائد الصحية للفن وقدرته على علاج القلق

أشارت الكاتبة إلى أنّ الفنون بأنواعها – من موسيقى ومسرح وأدب وفنون بصرية – لا تقتصر فوائدها على المتعة، بل تمتد لتشمل تحسين الصحة والرفاهية بمجموعة

مذهلة من الطرق، كما ورد في تقرير حديث لمنظمة الصحة العالمية. وفي سياق سردها للفوائد، ذكرت وير أنّ العلاج بالفن والمشاركة فيه أظهرا قدرة على الحد من أعراض الاكتئاب والقلق، وتخفيف الآلام، والمساعدة في التعافي من الصدمات، والحماية من التدهور المعرفي، وتعزيز التماسك الاجتماعي. فمثلًا، يمكن للاستماع إلى الموسيقى أن يعزز النمو اللغوي لدى الأطفال، في حين ثبت أن الرقص يحسّن التوازن والحركة الوظيفية لدى الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عصبية مثل مرض باركنسون.

تأثير الفن على الرؤية العالمية وقياس التجربة الجمالية

شدّدت الكاتبة على أنّ الفن يمتلك أيضًا القدرة على تغيير رؤيتنا للعالم. وفي هذا الإطار، نقلت عن إدوارد فيسيل، عالم الأعصاب الإدراكي الحسابي في سيتي كوليدج بنيويورك، قوله إنّ "الفن يمثّل أكثر من مجرد وجه جميل؛ إذ يمكن أن نحرّك عاطفيًّا بلوحة تصوّر معركة وحشية أو نلهم بلحن طليعي". وفي سياق متصل، قال فيسيل إنّ "أي شخص منّا ينظر إلى عمل فني معيّن قد يستخلص منه شيئًا مختلفًا"، مشيرًا إلى أن التجربة الفنية شخصية بشكل كامل.

ولقياس هذه التجارب الذاتية، أفادت وير بأن الباحثين سعوا لوضع تصنيفات علمية. وفي هذا الصدد، قالت إن أنجان شاترجي، مدير مؤسسة مركز "بن" لعلم الجمال العصبي، وفريقه، أنشؤوا تصنيفًا لوصف مظهر وتأثير التجارب الجمالية البصرية. وقال شاترجي، وفقًا لما ورد في المقال، إنّهم حدّدوا سبعة عشر بُعدًا مختلفًا تتعلق بمظهر العمل الفني، وأحد عشر بُعدًا تتعلق بالكيفية التي تجعل المشاهدين يفكرون أو يشعرون بهذا العمل، والتي يمكن تلخيصها في أربع فئات واسعة: التأثير الإيجابي، والتأثير السلبي، والشعور بالانغماس، والتجارب التحولية.

تجمعت تجارب بيلوفسكي في خمسة أنماط رئيسية، كان من ضمنها "الاستجابة المتناغمة" التي شعر فيها الزائر "بشعور جيّد جدًّا" بعد التفاعل مع العمل الفني.

الفن بوصفه مرآة ونافذة: التعاطف في مواجهة التطرف

أكدت الكاتبة أنّ الفن لا يعمل بوصفه مرآة تعكس ذواتنا فحسب، بل يمكن أن يعمل أيضًا بوصفه نافذة على العالم الداخلي للفنان. فبحثُ بيلوفسكي وجدَ أنّ المشاهدين وصفوا غالبًا مشاعر مماثلة لما شعر به الفنان بالفعل أثناء صناعة العمل. وقال إنّ "هذه المشاعر المشتركة بين الفنان والمشاهد تؤدي إلى مشاركة أعمق"، مضيفًا: "إذا شعر الناس بالفعل بالطريقة التي كان يشعر بها الفنان، فإنهم يقولون إنهم يحبون العمل الفني أكثر ويعتقدون أنه أكثر معنى".

وعن دور الفن بوصفه أداةً للخير العام وتشجيع المواقف المؤيدة للمجتمع، أشارت الكاتبة إلى أنّ التجارب الجمالية يمكن أن تكون أدوات لتشجيع السلوكيات الإيجابية. فالدراسة وجدت أن مشاهدة معرض يركز على قبول اللاجئين أدّت إلى زيادة في التعاطف والأفكار المؤيدة للمجتمع لدى المشاركين، رغم أن هذه التغييرات لم تدم سوى يوم واحد.

وفي المقابل، سلّطت الكاتبة الضوء على بحث إلين وينر، الأستاذة الفخرية في جامعة بوسطن، التي وجدت أن قراءة مذكرات أدبية كتبها مهاجر غير موثق به أدت إلى تعاطف أكبر بكثير ويدوم طويلًا تجاه المهاجرين، خاصة بين أولئك الذين كانوا غير متعاطفين في البداية. وقالت الأستاذة الفخرية إنّ "هذا التأثير كان لا يزال قابلًا للقياس بعد شهر"، ما يشير إلى أن الفن الروائي يمكن أن يكون له أثر أعمق في تغيير المعتقدات والسلوكيات.

الخاتمة

وفي ختام المقال، أشارت الكاتبة إلى تطبيقات عملية تسمى "الوصف الاجتماعي" (Social Prescribing)، المستخدمة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث يصف مقدمو الرعاية الصحية أنشطة فنية مثل دروس الرقص أو زيارات المتاحف للمرضى الذين يعانون من الاكتئاب أو اضطرابات الحركة. وشددت "وير" على ضرورة تذليل العقبات التي تجعل الأماكن الفنية التقليدية غير مرحبة للجميع، داعيةً إلى "تثبيت تجربة الناس، والسماح لهم بمعرفة أنه لا توجد طريقة صحيحة أو خاطئة للرد على الفن". وفي هذا السياق، نقلت عن ماغسامين قولها: "الزخم يتزايد، وتجاربنا الجمالية ليست مجرد خطأ في التطور، بل هي ضرورية".

01

JMIR Infodemiology

التضليل الصحي الرقمي: كيف تُولّد الخوارزميات القلق وتُشجع القرارات الطبية غير السليمة

في ظل التطور المتسارع لمنصات التواصل الاجتماعي، أصبح الفضاء الرقمي المصدر الأول للمعلومات الصحية للكثيرين، لما يوفره من سهولة ووصول غير محدود. لكن هذه السهولة لم تأتِ دون ثمن؛ إذ بات الانتشار الواسع للتضليل الصحي الرقمي (Health Misinformation) يمثل تحديًّا خطيرًا يهدد الصحة العامة وسلامة اتخاذ القرار الطبي.

في هذا السياق، قدمت دراسة نوعية حديثة، نُشرت في مجلة "جيه إم آي آر إنفوديميولوجي" المرموقة، عرضًا متعمقًا لكيفية تفاعل الجمهور العام مع هذا التضليل، واستعرضت الاستراتيجيات التي يستخدمونها لتحديد المعلومات المضللة والاستجابة لها. وقد حملت الدراسة عنوان: "كيف يتنقل الجمهور العام بين التضليل الصحي على وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة نوعية لمنهجيات التحديد والاستجابة".

وقال الباحثون، وهم شارميلا ساثياناثان، وعدلية مهدي علي، ووي وين تشونغ، إن الهدف الأساسي من البحث كان استكشاف الأساليب التي يعتمدها الأفراد لتحديد المعلومات الصحية الخاطئة على الإنترنت، وكيف يقررون التصرف حيالها؛ خصوصًا أن هذا التضليل قد يتسبب في "خلق حالة من القلق" وتشجيع "اتخاذ قرارات طبية غير سليمة".

المنهجية والتحليل النظري:

كشف الباحثون في مجلة جيه إم آي آر إنفوديميولوجي أن الدراسة اعتمدت على منهجية المقابلات شبه المنظمة مع اثنين وعشرين مشاركًا من الجمهور العام في ماليزيا. وعُدّ هذا الاختيار ضروريًّا للتعمق في العوامل التي تؤثر في إدارة الأفراد للمعلومات الصحية المتضاربة على منصات مثل واتساب، ويوتيوب، وفيسبوك، وإكس (تويتر سابقًا). وأشارت الدراسة إلى أن هذه المنصات هي

الأكثر استخدامًا للبحث عن المعلومات الصحية ومشاركتها.

وأكد الباحثون أن الإطار النظري للدراسة ارتكز على نظرية إدارة المعلومات المدفوعة (Theory of Motivated Information Management - TMIM)، التي تنقسم إلى ثلاث مراحل: مرحلة التفسير، ومرحلة التقييم، ومرحلة اتخاذ القرار. ففي سياق التضليل الصحي، تبدأ "مرحلة التفسير" عندما يدرك الأفراد التناقض أو عدم اليقين في المعلومات التي تصادفهم، وهو ما يطلق استجابات عاطفية تؤثر في توجههم نحو إدارة تلك المعلومات.

الاستجابات العاطفية.. القلق وعدم اليقين:

من أهم ما توصلت إليه الدراسة، هو أن انتشار التضليل الصحي عبر خوارزميات ومنصات التواصل الاجتماعي يولد حالة عميقة من الاستجابات العاطفية السلبية. وكان عدم اليقين (Uncertainty) والقلق (Anxiety) والشعور بالضعف (Vulnerability) أبرز المحاور التي تكررت في إفادات المشاركين.

قال الباحثون في خلاصة النتائج إن "انتشار التضليل الصحي عبر منصات التواصل الاجتماعي قد تسبب في حالة من عدم اليقين، وأثار مجموعة من الاستجابات العاطفية، بما في ذلك القلق والشعور بالضعف بين المشاركين الذين واجهوا هذه المعلومات". وأوضح الباحثون أن المشاركين شعروا بالقلق الشديد من جراء التناقض في المعلومات، وأشاروا إلى أن هذا التضارب يدفعهم إلى التساؤل: "هل ما درسناه كان خطأ؟"، وهو ما يعكس حالة من التشكيك في الذات والمعرفة المكتسبة.

وأشار أحد المشاركين في الدراسة، إلى أن مشاهدة مقاطع فيديو "لأخصائيين في الرعاية الصحية وهم ينشرون معلومات مضللة حول فعالية اللقاحات" قد ولد لديه شعورًا بالخوف الشديد. وقال الباحثون إن هذا الإفصاح يبرز السبب وراء الشعور بالضعف لدى عامة الجمهور، إذ يتساءلون: "إذا كان الأخصائيون غير متأكدين، فماذا عن أولئك الذين ليس لديهم خلفية صحية؟". إضافة إلى ذلك، سجلت الدراسة شعورًا بـ الغضب لدى بعض

المشاركين؛ خصوصًا تجاه المعلومات المضللة التي "تبيع الأمل للمرضى" أو التي تنشر مزاعم غير منطقية، مثل "أن ماء جوز الهند يمكن أن يقضي على فيروس كورونا"، ووصفوا هذه الممارسات بأنها "غير مسؤولة للغاية".

آليات التحديد والاستجابة للتضليل:

وبالتحول إلى كيفية إدارة الجمهور لهذه الأزمة المعلوماتية، بيّنت الدراسة أن منهجيات تحديد التضليل الصحي تنقسم إلى قسمين

رئيسيين: فحص خصائص الرسالة ومراجعة المصدر.

ذكر الموقع أن المشاركين وصفوا رسائل التضليل بأنها تلك التي "تتناقض مع مصادر موثوق بها" أو "تظهر محتوى غير منطقي ومبالغًا فيه". ويقيّم الأفراد مدى منطقية المحتوى أو المدى الذي يبالغ فيه، وإذا وجدوا تعارضًا مع المعلومات الرسمية أو العلمية، فإنهم يعدّونها معلومات خاطئة.

أما فيما يتعلق بـ استراتيجيات الاستجابة، فقد ذكر الباحثون ثلاثة مسارات رئيسية:

1. التحقق (Verification): قال الباحثون إن المشاركين يختارون التحقق من المعلومة المضللة إذا كانت تُعدّ "مهمة" وتتعلق بصحة شخصية أو قضايا صحية واسعة ذات تأثير مباشر. وهذا يتوافق مع مرحلة التقييم واتخاذ القرار في نظرية إدارة المعلومات المدفوعة.
2. التجاهل (Ignoring): غالبًا ما كان التضليل الصحي يُتجاهل لتجنب الدخول في صراعات ونقاشات لا طائل منها على الإنترنت، أو إذا كانت المعلومة غير ذات أهمية قصوى للفرد.
3. اتخاذ الإجراءات التصحيحية (Corrective Action): أشار الباحثون إلى أن المشاركين كانوا يُجبرون على "اتخاذ إجراء" وتصحيح المعلومات المضللة أو الإبلاغ عنها إذا كانت تؤثر في أفراد عائلاتهم، أو إذا كانت قد صُححت بالفعل من قبل أطراف أخرى، أو إذا كانوا يمتلكون "معرفة معمقة" بالموضوع. وشمل هذا الإجراء الإبلاغ عن المحتوى لمنصات التواصل الاجتماعي نفسها، والسلطات التنفيذية، والهيئات الحكومية.

الخاتمة

نداء للتعاون المتعدد الأطراف:

في الختام، أكد الباحثون أن هذه الدراسة تسلط الضوء على الدوافع والعوامل التي تؤثر في استجابة الجمهور العام للتضليل الصحي على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال الباحثون في الجزء الختامي من المقال إنه "لمعالجة تحديات التضليل الصحي التي حددتها الدراسة، يتطلب الأمر جهودًا تعاونية من جميع أصحاب المصلحة للحد من انتشار التضليل الصحي وتقليل تصديق الجمهور العام له". وبذلك، فإن المقال الصحفي يختتم بدعوة واضحة للحكومات، والمؤسسات الصحية، ومنصات التواصل الاجتماعي؛ بل الجمهور نفسه، للعمل معًا للسيطرة على هذه "المعلومات الخاطئة" التي تغذي القلق وتُشجع الأفراد على اتخاذ قرارات مصيرية بناءً على أسس غير علمية.

02

Markkula Center
for Applied Ethics
at Santa Clara University

أخلاقيات تكنولوجيا النانو: جدلية الابتكار بين وعود الرخاء وخطر «العدوى الرمادية»

نشر مركز ماركولا للأخلاقيات التطبيقية بجامعة سانتا كلارا مقالًا تحليليًّا بقلم أندرو تشين، تناول فيه الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا النانو، مسلّطًا الضوء على الإمكانيات الهائلة لهذه التكنولوجيا الثورية، وما يقابلها من مخاطر كارثية محتملة تفرض تساؤلات جدّية حول الحاجة إلى حظرها، أو تقييدها بقواعد صارمة.

ثورة النانو: القدرة على تشكيل العالم الجزيئي

استهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى أن البشرية تقترب بسرعة من القدرة التكنولوجية على تصنيع آلات وأجهزة منتجة يمكنها التلاعب بالأشياء على المستوى الذري. وقال "تصنيع أجهزة كمبيوتر وروبوتات بحجم الجزيئات سيمنحنا سيطرة غير مسبوقة على المادة، وقدرة على تشكيل العالم المادي كما نراه مناسبًا".

وأشار إلى أن الرؤية المستقبلية لتكنولوجيا النانو، التي يطلق عليها أيضًا "التصنيع الجزيئي"، ترتكز على إمكانية تطوير مُجمّعات جزيئية (Molecular Assemblers) ومُفكّكات جزيئية (Disassemblers) يمكنها البناء والإصلاح، أو حتى هدم أي أجسام مادية أو بيولوجية على المستوى الذري.

وفي سياق استعراضه للفوائد المحتملة، أكد إن تكنولوجيا النانو تحمل وعدًا بتحقيق نقلة نوعية في مجالات عدة، أبرزها:

أولًا، في مجال التصنيع: تحقيق دقة متناهية، وإعادة استخدام المواد بشكل كامل، وتصغير الأجهزة وصولًا إلى القدرة على بناء محركات مثالية ذرّيًا.

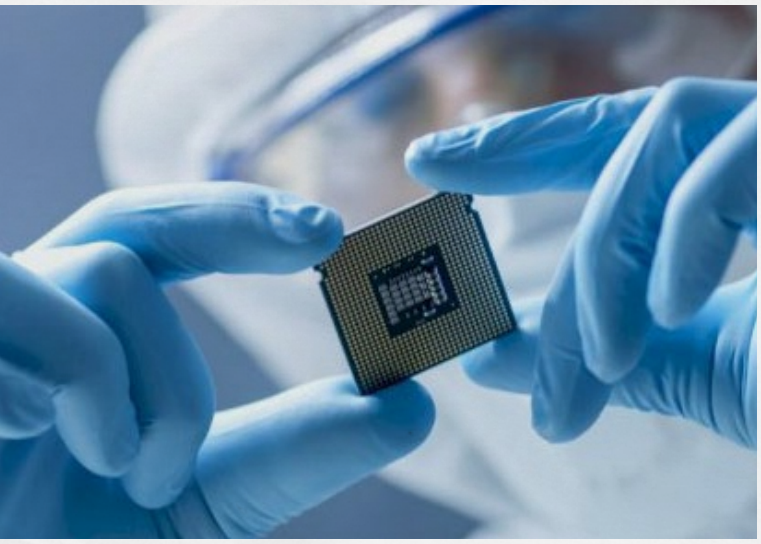

ثانيًا، في مجال الطب: تطوير مستحضرات صيدلانية بشكل أفضل، ومعالجة الخلايا المريضة بشكل مباشر، مثل الخلايا السرطانية، وإجراء عمليات جراحية دقيقة بمساعدة النانو روبوتات.

ثالثًا، في مجال البيئة: يمكن استخدام الآلات النانوية لتنظيف السموم أو الانسكابات النفطية، وإعادة تدوير النفايات بالكامل، والقضاء على مدافن القمامة؛ ما يقلّل بشكل كبير من استهلاكنا للموارد الطبيعية.

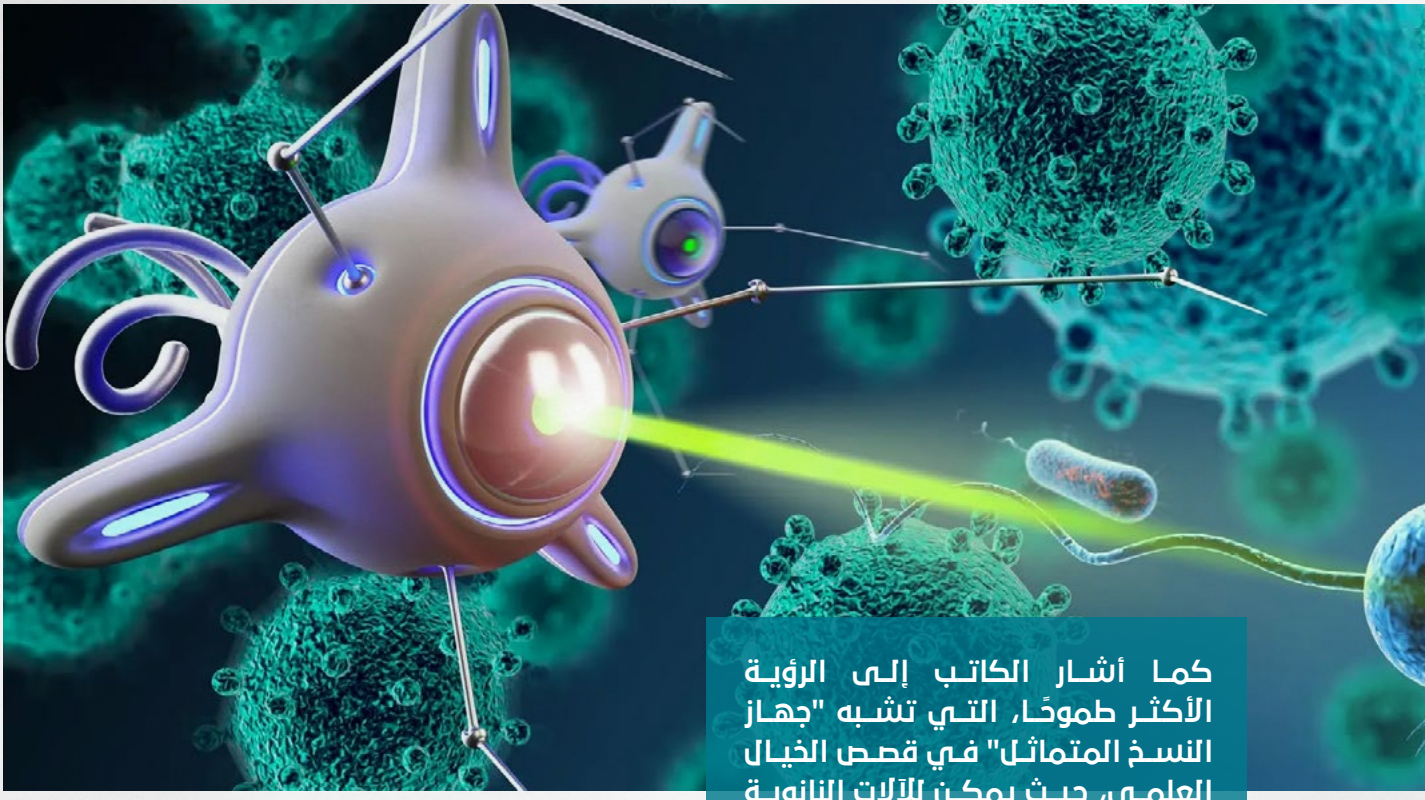

كما أشار الكاتب إلى الرؤية الأكثر طموحًا، التي تشبه "جهاز النسخ المتماثل" في قصص الخيال العلمي، حيث يمكن للآلات النانوية أن تفكّك النفايات على المستوى الجزيئي، ثم تُعيد تجميعها في شكل مواد نافعة، أو حتى "شريحة لحم شهية"، إذا توافرت المخططات الصحيحة.

شبح «المادة الرمادية»: الخطر الكارثي للتناسخ العشوائي

رغم الوعود البراقة، يشدّد المقال على أن الوجه الآخر لهذه الفوائد هو احتمال استخدام المُجمّعات والمُفكّكات الجزيئية في صناعة الأسلحة، أو تحوّلها هي ذاتها إلى أسلحة، أو خروجها عن السيطرة لتتسبّب في دمار واسع.

وحدّد تشين ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر:

1. الأسلحة: تطوير أسلحة ومتفجرات مصغرة، واستخدام المُفكّكات لاستهداف الهياكل المادية، أو الكائنات البيولوجية على المستوى الجزيئي.
2. المراقبة: قد تُستخدم أجهزة التنصّت والكاميرات النانوية لتقويض الحريات والخصوصية؛ ما يتيح مراقبة، وتتبّع الأفراد بشكل غير قابل للاكتشاف.
3. الآلات النانوية الجامحة: ويأتي هنا الخطر الأكبر الذي وصفه الكاتب بـ"سيناريو المادة الرمادية" (The Gray Goo Scenario). وقال تشين إن هذا السيناريو يحدث "إذا صُنعت الآلات النانوية بحيث تكون ذاتية التناسخ، وحدثت مشكلة في آلية تقييدها، فإنها ستتضاعف بلا نهاية مثل الفيروسات (العدوى)؛ ما يؤدي إلى تفكيك كل جزيء تصادفه في البيئة". وقال إنه مع مثل هذه المخاطر الكامنة، يجب علينا إجراء فحص جادّ للعواقب المحتملة قبل أن يتم تبنّي هذه التكنولوجيا بشكل لا رجعة فيه. وأشار إلى أن أهم تهديدين من تطوير تكنولوجيا النانو هما الحوادث الكارثية وسوء الاستخدام، وأن هذه التكنولوجيا "قد تمنحنا قوى أشبه بالقوى الإلهية".

توصيات أخلاقية لمواجهة تحدي الحظر أو التنظيم

بعد تحديد المخاطر والتحديات الأخلاقية، التي تشمل مسائل الخصوصية والعدالة (هل يجب توفير هذه التكنولوجيا للدول

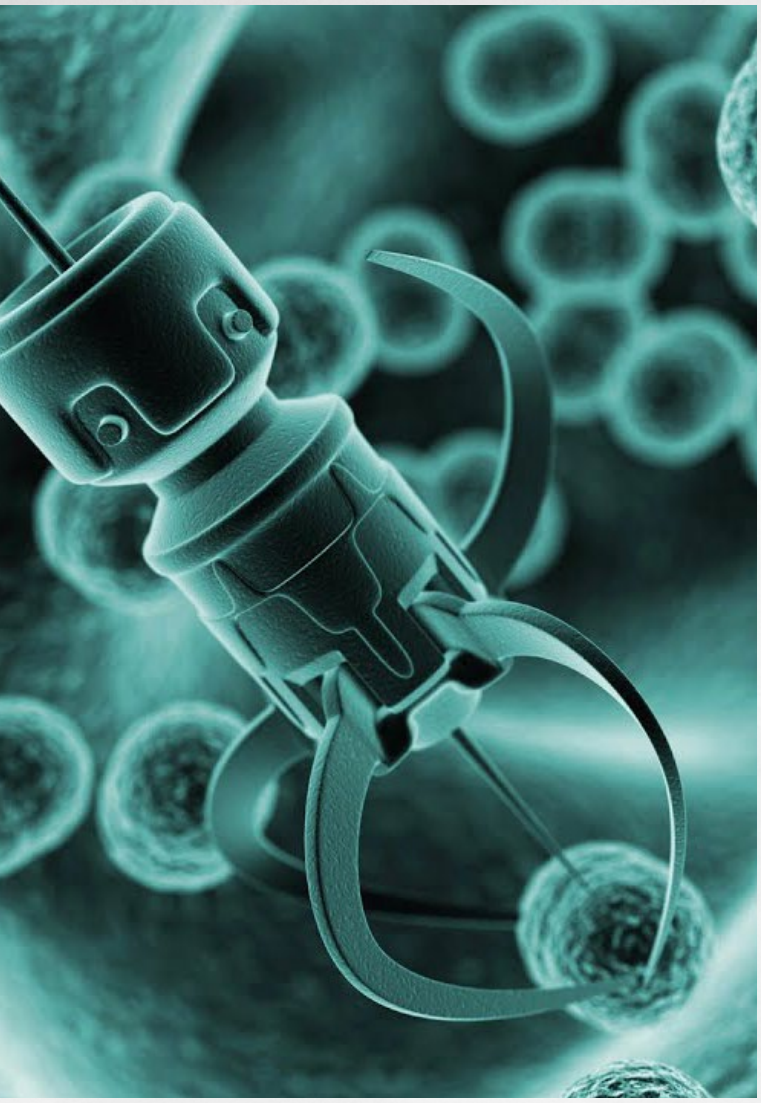

الأخرى؟)، عرض تشين ثلاثة مسارات ممكنة للعمل، وهي:

4. حظر البحث والتطوير: وهذا سيوقف الأضرار المحتملة واسعة النطاق، ولكنه سيعيق التقدّم التكنولوجي الحالي، وقد لا يمنع الباحثين أو الشركات أو الجيوش المارقة من تطويرها على أي حال.
5. إنشاء لجنة تنظيمية أو استشارية غير حكومية: هدفها توحيد سياسات وإجراءات البحث والتطوير.
6. تبنّي مبادئ توجيهية صارمة للتصميم؛ لتقليل مخاطر الحوادث عن طريق منع السلوكيات القاتلة المحتملة للآلات النانوية.

وفي تحليله، قال الكاتب إن الخيارين الثاني والثالث يبدوان الأكثر حكمة، لأنهما يعززان الصالح العام من خلال تشجيع الأخلاقيات في مجتمع البحث، وتوفير مجموعة من المبادئ التصميمية لردع الاستخدامات غير الأخلاقية أو العرضية.

الخاتمة

التنظيم لا الحظر

في ختام المقال، خلص تشين إلى قرار نهائي بشأن مسار تطوير هذه التكنولوجيا:

"يجب السماح باستمرار أبحاث تكنولوجيا النانو، ولكن بوجود مجلس استشاري غير حكومي؛ لمراقبة البحث، والمساعدة في صياغة الإرشادات والسياسات الأخلاقية".

كما شدّد التقرير المنشور على موقع جامعة سانتا كلارا على ضرورة فرض قيود تصميمية على الآلات النانوية لضمان سلامتها، حيث قال إن هذه الآلات "يجب ألا يتم تصميمها لتكون ذات أغراض عامة، أو ذاتية التناسخ، أو قادرة على استخدام مركب طبيعي وفير كوقود". وأضاف تشين أنه علاوة على ذلك، يجب "تزويد الآلات النانوية المعقدة بعلامات (مثل نظير مشعّ) للسماح بتتبّعها في حال فقدانها".

وأكد الكاتب أن الإرشادات الأخلاقية التي يضعها الباحثون في هذا المجال، مثل مبادئ تكنولوجيا النانو الجزيئية، هي الطريق الآمن للمضيّ قدُمًا، واختتم بالقول إنه بينما من المستحيل وقف جميع المنظمات التي تسعى لتطوير هذه التكنولوجيا لأغراض ضارة، فإن وضع واتّباع مجموعة من الإرشادات الأخلاقية سيُمكّننا من تطوير تكنولوجيا النانو بأمان، وجني فوائدها الموعودة.

TRENDS
تريندز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY